الأفاق للدراسات الإقتصادية ISSN: 2571-9769, EISSN: 2602-5051
الصفحات 152ـــــ179

العدد. السابع.
المجلد: 03 السنة 2019

إطار مقترح لمعالجة التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة للقطاع العام في ظل رؤية المملكة 2030

A proposed framework to address the challenges arising from the creation and implementation of public sector policies under the vision of the Kingdom 2030

د. سامى محمود عبدالحميد مراد
أستاذ مساعد محاسبة
كليات بريدة الأهلية- المملكة العربية السعودية
Samy_taxation@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/11/17 تاريخ القبول: 2019/04/01 تاريخ النشر :30 /2019/09ا

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام في ظل رؤية المملكة 2030 ، وحاول الباحث الإجابة على تساؤلات: ماهى التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة للقطاع العام في ظل رؤية المملكة 2030 وكيفية التغلب عليها؟ ماهو الأسلوب المناسب لخصخصة شركات القطاع العام في الاقتصاد السعودى؟ ماهى مقومات ومتطلبات نجاح سياسات الخصخصة في القطاع العام السعودى وذلك في ضوء تجارب الدول الناجحة؟ ماهى الضوابط والمعايير لاختيار شركات القطاع العام التي تدخل ضمن برنامج الخصخصة؟ ماهو أثر سياسات الخصخصة على البطالة والاستثمار؟ وإهدار المال العام وسيطرة رأس المال الأجنبى؟ ماهو دور كل من الدولة والقطاع الخاص على وجه التحديد في ظل الخصخصة؟ كيف يمكن الاستفادة من تجارب الدول الناجحة ذات السبق في نجاح سياسات الخصخصة للقطاع العام السعودى؟ ، واقترح الباحث إطار متكامل للتغلب على التحديات الناشئة عن وضع وتنفيذ سياسات الخصخصة للقطاع العام السعودى لتحقيق برنامج التحول الوطنى 2030، وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب الانتباة طول مراحل صنع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام لأنه من الممكن أن تنقلب مزايا والأهداف الإيجابية من وراء الخصخصة إلى سلبيات تؤدى إلى فشل التجربة كما حدث في بعض الدول ذات السبق، العديد من دول المنطقة قد خاضت تجارب حول تنفيذ برامج الخصخصة، وغالبيتها ترك آثاراً سلبية على أداء اقتصاديات هذه الدول؛ مما يجعل النظام السعودي مطالباً بتوخي الحذر تجاه تنفيذه لبرامج الخصخصة؛ حتى لا يقع في أخطاء التجارب الأخرى لدول المنطقة، حاجة السعودية إلى مليون رائد أعمال خلال الخمس سنوات المقبلة، مع تطبيق برنامج تغيير الثقافة المستدام لتغيير القناعات تجاه الترابط حول الوظائف الحكومية.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، تحديات صنع وتنفيذ السياسات العامة، القطاع العام السعودى، رؤية المملكة 2030.

This study aims to identify the challenges arising from the creation and implementation of public policies related to the privatization of the public sector under the vision of the Kingdom 2030, The researcher tried to answer questions:What are the challenges arising from the creation and implementation of public sector policies under the vision of the Kingdom 2030 and how to overcome them?What is the proper way to privatize public sector companies in the Saudi economy? What are the requirements and requirements of the success of the privatization policies in the Saudi public sector in view of the experiences of successful countries? What are the controls and criteria for selecting public sector companies that fall under the privatization program? What is the impact of privatization policies on unemployment and investment? Waste of public money and control of foreign capital? What is the role of both the state and the private sector in particular under privatization? How can we benefit from the experiences of successful countries that have a head start in the success of the privatization policies of the Saudi public sector? , And the researcher suggested an integrated framework to overcome the challenges arising from the development and implementation of privatization policies of the Saudi public sector to achieve the National Transition Program 2030, The study concluded that it is necessary to take into account the length of the stages of public policy making and implementation related to the privatization of the public sector because it is possible that the positive advantages and objectives of privatization can turn into negatives leading to the failure of the experiment,Many countries in the region have experimented with the implementation of privatization programs, the majority of which have had negative effects on the performance of their economies;

Keywords: Privatization, the challenges of policy making and implementation, the Saudi public sector, the vision of the Kingdom 2030

المؤلف المرسل: د. سامى محمود عبدالحميد مراد، الإيميل: Samy_taxation@yahoo.com

I. المبحث الأول: الإطار العام للبحث

II. تمهيد:

تستهدف الحكومة السعودية التي يشهد اقتصادها تطورات متسارعة، خصخصة عدد (16) قطاعاً لمواجهة تراجع عوائد النفط، والتي في مقدمتها قطاع المياه والنقل الجوي والبحري والطاقة والصناعة والثروة المعدنية وتقنية المعلومات، ويأتي ذلك ضمن خطة التحول الاقتصادي لعام 2030 ، والتي تهدف المملكة من خلالها إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية ومصادر الدخل بعيداً عن عوائد النفط، ويأتي برنامج الخصخصة ليهدف بالدرجة الأولى إلى تنويع مصادر الدخل، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعزيز دور الاستثمار، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وزيادة الإنتاج وتطوير الأداء الحكومي، التوجه للتخصيص الفعال جاء ضِمن الرؤية السعودية 2030؛ ضمن إطار البرامج التي يعمل على إطلاقها تباعاً، حيث نص على تحديد دقيق لعدد من القطاعات الملائمة للتخصيص، ونقوم بإعداد برنامج متكامل لإنجاح هذا التوجه والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية، ونقل المعرفة، والتأكد من تحقيق أهدافنا بشكل متوازن وعلمي. (سبق، 2018/9/16)

أولاً: مشكلة البحث:

إن تدخل الدولة المتزايد في الشأن العام، اقتصادياً كان أو إجتماعياً، نتج عنه تكاثر متناظر في عدد الأجهزة كما في عدد الموظفين وفي القوانين والأنظمة، هذا التكاثر ساهم بظهور إدارة ضخمة مهيبة، ذات بنية تنظيمية وقانونية في غاية التعقيد، كما ساهم بازدياد استثنائي ومدهش في نفقات الدولة العامة، وبالتجربة تبين أن معظم هذه الشركات أداءها غير مرضي وكفاءتها متدنية، وأن قدرات وإمكانات القطاع العام متواضعة على المستوى الإداري وعلى المستوى الفني، ومن ثم فهو عاجز عن تقديم السلعة أو الخدمة ذات النوعية العالية، يضاف إلى ذلك ما يتحمله هذا القطاع من خسائر متزايدة ناجمة عن ارتفاع التكاليف وتدني الإيرادات، وبالتالي فقد بات عبئاً على الموازنات العامة للدول بدلاً من أن يكون مصدراً من مصادر إيراداتها، تستهدف الدول من وراء الخصخصة رفع أداء وإنتاجية الشركات المستهدفة وتحسين تنافسيتها وتخفيض الأعباء المالية على الخزينة العامة وتطوير القيمة الاقتصادية المضافة للقطاعات ذات العلاقة. (وليد الأيوبى، 2003، 2) ويمكن تحديد مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيس الآتى: ماهى التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام في ظل رؤية المملكة 2030 وكيفية التغلب على هذه التحديات؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهى مقومات ومتطلبات نجاح سياسات الخصخصة في القطاع العام السعودى؟
- ماهى الضوابط والمعايير لاختيار شركات القطاع العام التي تدخل ضمن برنامج الخصخصة؟ وماهى القطاعات الجاهزة للخصخصة أولاً؟
- ماهى أفضل الأساليب والآليات في صنع وتنفيذ السياسات العامة في القطاع العام السعودى في ضوء تجارب الدول الناجحة ذات السبق؟

- ماهى أهم الآثار الإيجابية والسلبية لسياسات الخصخصة لتعظيم الإيجابيات ومحاولة تفادى السلبيات؟

- ماهو أثر سياسات الخصخصة على البطالة وعلى الاستثمار؟
- ماهو أثر سياسات الخصخصة على وقف إهدار المال العام وعلى الفساد؟
- ماهو أثر سياسات الخصخصة على سيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد السعودى؟
- ماهو دور كل من الدولة والقطاع الخاص على وجه التحديد في ظل الخصخصة؟
- كيف يمكن الاستفادة من تجارب الدول الناجحة ذات السبق في نجاح سياسات الخصخصة للقطاع العام السعودى؟
- كيفية الحماية من الاحتكار وتفعيل نظم رقابية عالية وتهيئة القطاع الخاص؟
- ما هي وضع الأنشطة والقطاعات الرابحة في القطاع العام من عملية الخصخصة، هل سيتم الاحتفاظ بها أم لا؟

ثانياً: أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام في ظل رؤية المملكة 2030 ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

أ-الوقوف على أبرز القطاعات التي ستشملها سياسات الخصخصة وكيف تم اختيارها.

ب-التعرف على أبرز التحديات والمعوقات الناشئة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام في ظل رؤية المملكة 2030، وكيفية التغلب عليها

ج-الوقوف على الآثار الناتجة عن سياسات الخصخصة على البطالة والاستثمار.

د- التأكيد على دور كل من الدولة والقطاع الخاص في ظل عملية الخصخصة للقطاع العام.

هـ- اقتراح إطار متكامل للتغلب على التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام السعودى ذلك لضمان نجاحها في برنامج التحول الوطنى 2030.

ثالثاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في جوانب عدة أهمها:

أ-الأهمية العلمية:

1. تنبع أهمية هذا البحث من الأهمية الكبيرة للوقوف على التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ سياسات الخصخصة لشركات القطاع العام ومحاولة التغلب على هذه التحديات.
2. تبقى الحاجة ضرورية وقائمة إلى الكتابة في هذا الموضوع من جهة، لأن الخصخصة سلاح ذو حدين فمن الممكن أن تنقلب الإيجابيات إلى سلبيات في أي مرحلة من مراحل صنع وتنفيذ عملية الخصخصة.
3. يعتبر موضوع التحول الوطنى وتبنى سياسات خصخصة شركات القطاع العام السعودى من الموضوعات الهامة التي تشغل بال المواطن السعودى، خاصة وأن مستوى الثقة في القطاع الخاص- القائم على الربحية – منخفضة، ومصحوبة بالتخوف.
4. إن أهمية الدراسة تكمن أساسا في محاولة التعرف على التجارب الناجحة في الدول ذات السبق في برامج الخصخصة لمحاولة الاستفادة منها عند التطبيق وتجنب السلبيات.
5. تعد هذه الدراسة من المحاولات البحثية القليلة التي تحاول التعرف على التحديات الناشئة عن صنع

وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام السعودى وكيفية مواجهة هذه التحديات حتى نضمن نجاح التجربة.

ب-الأهمية العملية:

1. قد تفيد نتائج الدراسة وتوصياتها القائمين على رؤية 2030 في أن تكون مرشداً ومصححاً للمسار فى حالة حدوث إنحراف عن المسار الصحيح لسياسات الخصخصة في أي مرحلة من مراحل صنعها أو تنفيذها.
2. تسهم الدراسة الحالية في تزويد المركز الوطنى للتخصيص بمعلومات عن التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ سياسات الخصخصة لشركات القطاع العام ومحاولة التغلب على هذه التحديات.
3. أسهمت الدراسة في زيادة قدرات الباحث في مجال البحث العلمى وإثراء معرفته حول موضوع الدراسة، كما تفتح المجال أمام الباحث والمهتمين لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام السعودى.

رابعاً: فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه، فإن هذا البحث يقوم على الفروض التالية:

H1: يعانى القطاع العام السعودى من العديد من المشكلات التي تعوق التنمية الإدارية.

H2: تساعد الخصخصة في حل معظم مشاكل القطاع العام؛ خاصة الشركات الخاسرة منه.

خامساً: منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة، حيث تم إجراء مسح مكتبي لكل ماله علاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي لتوقع مدى نجاح السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام السعودى في ظل رؤية 2030؛ حيث اعتمد الباحث على أبحاث ودراسات ومنشورات حكومية، إضافة إلى الدراسات لدى الجهات ذات العلاقة ببرامج خصخصة القطاع العام والتحديات الناشئة عنها، مع الاستعانة بشبكة الإنترنت في الحصول على معلومات تتصل بموضوع البحث، مع تحليلها ومناقشتها وعرضها بطريقة علمية مترابطة وبما يخدم أهداف الدراسة ثمّ إسقاط هذه المعلومات النظرية على الواقع العملي بهدف تحديد التوصيات للتغلب على تحديات الخصخصة ومعوقات نجاحها.

سادساً: خطة البحث:

وفقا لأهداف وتساؤلات البحث تم تقسيم البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار العام للبحث ويتضمن عرضاً لمشكلة وتساؤلات البحث وأهدافه وأهميته ومنهجية وخطة البحث.

المبحث الثاني: ويتناول ماهية الخصخصة وأهدافها وأساليبها ومزاياها وعيوبها.

المبحث الثالث: ويتناول أبرز التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام في ظل رؤية 2030.

المبحث الرابع: ويتناول تأثير سياسة الخصخصة على الاستثمار والبطالة وعلى إهدار المال العام والفساد.

المبحث الخامس: ويتناول الإطار المقترح للتغلب على التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام السعودي وذلك لضمان نجاح التجربة في ظل تطبيق برنامج التحول الوطنى 2030، يقوم هذا الإطار على المحاور التالية:

- دراسة بيئة السياسة العامة لخصخصة القطاع العام السعودى.
- دراسة الأسباب التي تجعل من الضروري بناء سياسة ما أو تعديلها.
- الوقوف على عوامل فشل السياسات العامة في القطاع العام لتفاديها والتغلب عليها.
- الوقوف على أدوات وأساليب السياسة العامة المتعلقة بخصخصة شركات القطاع العام والمفاضلة بينها في كل حالة على حدة.
- الوقوف على تجارب الدول الناجحة ذات السبق في مجال خصخصة القطاع العام.
- الوقوف على متطلبات ومقومات نجاح سياسات الخصخصة لشركات القطاع العام بالمملكة.

المبحث الثانى: ماهية الخصخصة وأهدافها وأساليبها ومزاياها وعيوبها

المقدمة:

ان اكتساب السعودية لميزة نسبية متمثلة في مورد طبيعي (النفط) مكنها من تحقيق قدرة تنافسية على المستوى الدولي في نفس القطاع، ونظراً لأهمية هذا القطاع عالمياً فان السعودية تستفيد من هذه الميزة منذ فترة طويلة في تنمية اقتصادها الوطني، إلا أن هذه الميزة التنافسية غير مستدامة، وفى ضوء ذلك تسعى السعودية على غرار باقي دول العالم الثالث مسايرة النمو الاقتصادي والإجتماعي الذي تفرضه توجهات العولمة ومنظمة التجارة العالمية، مما يستلزم وضع أنسب السياسات التنموية البديلة لقطاع النفط والتمكان من ضمنها خصخصة شركات القطاع العام.

أولاً: مفهوم الخصخصة:

تُعرف الخصخصة بأنها "عملية الانتقال من آلية الاقتصاد المركزي إلى آلية الاقتصاد الحر في إنتاج السلع والخدمات، أي هي العملية التي يتم بموجبها حلول القطاع الخاص محل القطاع العام في ممارسة النشاط الاقتصادي المنتج للسلع والخدمات"(هيثم كريم، 2005)

تعنى الخصخصة: السماح بدخول القطاع الخاص إلى مجال العمل والإنتاج جنباً إلى جنب مع المشروعات الحكومية، مع إلغاء القيود المفروضة عليه، وإلغاء الدعم الحكومي للمشروعات العامة، بحيث يكون البقاء للأصلح في هذه المنافسة، كما تقوم الحكومة بتفويض أو توكيل القطاع الخاص في القيام بالأنشطة التي كان القطاع العام يقوم بها، كخدمات التليفونات والمياه والكهرباء، والانسحاب من تقديم الخدمات العامة وربما إهمالها، وذلك لتشجع القطاع الخاص على دخول السوق والقيام بهذه الخدمات. (مداد، 2007/11/8)

الخصخصة:(privatization): هي المرحلة الأخيرة من مراحل الإصلاح الاقتصادي، أي أنها تأتى بعد برامج التثبيت الاقتصادى وبرامج التكييف الهيكلى، وقد توجهت كثير من الدول إلى تطبيقها في الوقت الحالي، فهناك بعض الدول التي حققت نتائج مذهلة في عملية الخصخصة، وأخرى لم تفلح في تجربتها مع الخصخصة بل كانت النتائج سلبية بالنسبة لاقتصادياتها. (مجدي محمد إسماعيل، محمود سلامة الهايشة،2011، 28)

تأتى الخصخصة انعكاس لحراك الاقتصاد العالمي، ولوضعية الاقتصاديات الوطنية، ولطبيعة العلاقات السياسية الدولية، وهي أيضاً نتيجةً لخيارات سياسية وأيديولوجية، وتخضع الخصخصة لتأثير ثقافات البلدان السياسية، وللمؤسسات الدولية الإستشارية والنقدية، للأوساط الأكاديمية، وللرأي العام، ولوسائل الإعلام، ولموظفي الدولة الكوادر، والخصخصة هي أيضاً نتيجة لطبيعة العلاقة القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهي انعكاس لإرادة تغيير فوقية (النخب الحاكمة)، كما أنها انعكاس لضواغط تغييرية قاعدية المنشأ (عامة)، وهي أيضا أسلوب إداري يرمي الى عقلنة موارد الدولة البشرية والمادية، وتشكل محاولة لإعادة التعريف بدور الدولة وبرسم حدودها من جديد.(وليد جميل الأيوبى، 2003)

ثانياً: أساليب الخصخصة:

تأخذ عملية الخصخصة أشكالاً مختلفة حسب الظروف الخاصة التي تمر بها الدول المعنية، وحسب المرحلة التي قطعتها في عملية إعادة الهيكلة، ومستوى المقاومة التي تبديها القوى المناهضة للخصخصة، ومن هذه الأشكال: (مجدي محمد إسماعيل، محمود سلامة الهايشة،2011)

1) **تخصيص الإدارة:**

ومؤداها عدم طروء أي تغيير في نمط ملكية المشروع، فيظل المشروع مملوكاً ملكية عامة لكن التغيير يكون في أسلوب ونمط إدارته، ويعد هذا الشكل مرحلة تمهيدية وأولية للخصخصة، ضمن اعتبارات محلية متعلقة بقدرة القطاع الخاص على شراء الأصول والموقف العام من مسألة نقل الملكية وتتضمن عملية تخصيص الإدارة:

أ) عقود الإدارة:

وهي العقود التي تبرمها الحكومة أو الجهة مع المؤسسات والأفراد المحليين والأجانب لإدارة المنشأة العامة، مع احتفاظ الحكومة بملكية هذه المنشأة وذلك لقاء أجور محددة أو نسبة من العائدات، أو حصة من رأس مال المنشأة، ولا تعد الإدارة في هذه الحالة مسؤولة عن المخاطر التجارية أو عن التدهور في قيمة أصول المنشأة، إلا إذا تم النص في العقد على ذلك، وكثيراً ما تلجأ الدول النامية لمثل هذا النوع من أشكال الخصخصة، وذلك لإدارة بعض المنشآت الإستراتيجية مثل الفنادق الكبرى وبعض المنشآت الصناعية المتطورة، نتيجة افتقاد الجهاز الإداري المحلي أو عدم توفر الكفاءات الضرورية لإنجاح عمل مثل هذه الشركات أو المنشآت.

ب) التأجير:

حيث تبقى ملكية المشروع للدولة ويؤجر للقطاع الخاص، والفرق بين هذه الصورة وسابقتها أنه في حال التأجير يدفع المستأجر الإيجار، بغض النظر عن نتيجة المشروع، وتتيح عقود التأجير استثمار الموارد والأصول من قبل القطاع الخاص، لقاء رسوم أو أجور محددة من قبل الدولة، وفي هذه الحالة قد يطالب المستأجر بتخفيض عدد العاملين، واستبدال عناصر الإدارة العامة بعناصره، حيث إنه معني بتحقيق معدلات من الربحية مناسبة، وتخفيض تكاليفه، والمحافظة على أصول المنشأة.

ويستخدم هذا النوع من الخصخصة بكثرة في المشروعات ذات الطبيعة الخاصة ومنها عقود الإنشاء والتشغيل والتحويل والمعروفة باسم (BOT) ، ويعد هذا الأسلوب أو هذه الصورة من أكثر الصور شيوعاً في عمليات الخصخصة، لما يتميز به من البساطة وجذب الاستثمارات الخارجية، وكثيراً ما يستخدم في مشروعات البنية الأساسية مثل شبكات الطرق ومحطات الكهرباء والمياه والمطارات والموانى...إلخ، ومؤدى هذه الصورة قيام المستثمر ببناء المشروع وتشغيله لمدة محددة يعود بعدها إلى الحكومة، وبرغم ما لهذا الأسلوب من ميزات فإن له الكثير من المثالب التي يمكن التقليل منها إذا ما كانت هناك حكومة قوية رشيدة، وكانت بنود الاتفاق واضحة محددة، مراعية ما يحقق أكبر قدر ممكن من المصلحة العامة.

2) **البيع الجزئي:**

تلجأ بعض الحكومات إلى بيع جزء من أسهم أو حصة من المنشآت العامة، كخطوة تمهيدية نحو نقل الملكية إلى القطاع الخاص بشكل كامل، ويكون الغرض أحياناً إقامة قطاع مشترك، ومشاركة القطاع الخاص

في الإدارة، كما تطرح أحياناً أسباب مالية، بغرض زيادة رأس المال أو التوسع بشكل عام مبرراً لهذه العملية، ويأخذ البيع الجزئي طابع المرحلة الانتقالية للخصخصة، من خلال احتفاظ الدولة بجزء من الأسهم أو بأسهم خاصة (الأسهم الذهبية) للمحافظة على إمكانية التدخل في مجلس الإدارة، وتوجيه الاستثمارات أو الرقابة على عمل المنشأة بعد تخصيصها، وعادة ما تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب في القطاعات الهامة والأساسية، مثل تدخل المملكة المتحدة في توجيه الاستثمارات والعمل في قطاع الكهرباء بعد تخصيصه من خلال السهم الذهبي الذي احتفظت به.

3) نقل الملكية إلى الإدارة والعمال (محمود يوسف عبدالعزيز، 2005)

هناك ثلاثة أساليب لتمليك العاملين في رأسمال المنشأة هي: اختيار الأسهم وخطط مشاركة العاملين في رأس مال الشركة، وتمويل أعضاء الإدارة في شراء أسهم المنشأة بالاقتراض.

أ-اختيار الأسهم:

ويقصد به إصدار المنشأة لوثيقة باسم كل عضو من أعضاء الإدارة، مع إعطائه الحق في شراء حصة من أسهم رأسمال المنشأة، في تاريخ لاحق وبسعر يحدد في الوثيقة عادة يكون أقل من أسعار الأسهم المطروحة للاكتتاب.

ب-خطة مشاركة العاملين في ملكية المنشأة:

وفيها تقوم وحدة تنظيمية مختصة نيابة عن العاملين (قد تكون نقابة العمال) بالحصول على قرض طويل الأجل بهدف استخدام حصيلته لتمويل شراء جزء من الأسهم العادية، أو حصة في رأسمال الشركة التي يعملون فيها، ويتم تسديد خدمة القرض (أقساط وفوائد) من التوزيعات التي تتولد عن الأسهم المشتراة.

ج-شراء الإدارة أو العاملين أسهم المنشأة بأموال مقترضة:

فيتم ذلك بشكل ينتهي إلى أن تكون نسبة القروض إلى حقوق الملكية 5/1 ، وقد تصل نسبة القروض في بعض الحالات إلى 98%، وفي الحالات التي تنتهي الشركة بأن تكون مملوكة لعدد محدود من المساهمين، فحينئذٍ تتحول من شركة مساهمة إلى شركة خاصة يديرها ملاكها الجدد.

4) الاكتتاب:

وهنا يكون اكتتاب عام على المنشآت المطروحة للخصخصة من قبل المواطنين بشكل عام، وذلك من منطلق توسيع قاعدة الملكية، وإتاحة فرص متكافئة للجميع، في الحصول على أسهم الشركات المطروحة للخصخصة، وقد تم اختيار هذه الطريقة في دول أوروبا الشرقية نتيجة عدم وجود سوق مالية متطورة، بالإضافة إلى ضعف رأس المال الخاص بشكل عام في هذه الدول.

5) البيع الكلي المباشر:

تعد عملية البيع المباشر أكثر الطرق انتشاراً واستخداماً لنقل الملكية، حيث شكلت خلال السنوات الماضية حوالي 80% من إجمالي المعاملات خلال السنوات (1988 – 1993) ونحو 58 % من إجمالي الإيرادات وشكلت هذه الطريقة أيضا 86 % من إجمالي المعاملات عام 1994، وتأخذ عملية البيع المباشر عدة أشكال من أهمها:(دهال رياض ، حسن الحاج، 2004، 8)

أ) استدراج العروض: وتستخدم هذه الطريقة في بيع المنشآت الهامة والإستراتيجية، والتي تطلب إدارتها مواصفات خاصة وقدرات تمويلية، وخبرات في المجال الذي تعمل فيه، إلا أن هذه الطريقة تفتقد للشفافية الكافية، وتؤدي إلى ضياع جزء هام من الموارد وتمركز الثروة.

ب) **المزاد العلني**: وتتيح هذه الطريقة فرصة أكبر من الشفافية، إلا أنها لا تمنع أشكال التواطؤ بين المشتركين لتخفيض قيمة الأصول.

ج) **البيع عن طريق السوق المالية**: وذلك عن طريق طرح أسهم المنشأة المراد بيعها في السوق المالية، وتتطلب هذه الطريقة وجود سوق مالية نشطة وشفافية عالية في تقييم أوضاع المنشآت المطروحة للبيع، إلا أن أغلب الدول النامية تفتقر إلى أسواق مالية واسعة نشطة وشفافية عالية في تقييم أوضاع المنشآت المطروحة للبيع.

د) **البيع بالتراضي**: ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة عند بيع منشآت إستراتيجية وهامة، في قطاع الخدمات العامة، أو الصناعات الإستراتيجية، حيث أهلية المستثمر الجديد وقدرته على التطوير والتحديث شرط أساسي في عملية نقل الملكية، وفي هذه الحالة، يتم اختيار مستثمر استراتيجي محلي أو أجنبي وفق شروط ومواصفات محددة، وغالباً ما يكون ذلك على حساب قيمة الأصول المطروحة للبيع، وعلى حساب الشفافية المطلوبة في هذه العملية.

هـ) **بيع الأصول المحلية لقاء الديون الخارجية**: وذلك بهدف التخلص من الأعباء المترتبة على الديون الخارجية، ولكن حق المستثمر الجديد في إخراج الأرباح وحصيلة بيع هذه الأصول، من شأنه أن يشكل ضغطاً على حصيلة النقد الأجنبي، لا تقل بل يمكن أن تزيد عن تحويلات خدمة الدين الخارجي، عدا ما يحمله ذلك من خطر زيادة نفوذ رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: أهداف الخصخصة (مجدي محمد إسماعيل، محمود سلامة الهايشة،2011)، (وليد الأيوبى، 2003، 33)

1) أهداف إدارية تشمل إسناد عمليات إنشاء وتمويل وتنمية وملكية وتشغيل وإدارة المنشآت إلى القطاع الخاص سواء أكان محليا أو أجنبيا لزيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية.
2) تحقيق أهداف إجتماعية منها جودة الخدمة وتخفيض التكاليف بسبب وجود المنافسة، وكذلك مشاركة العاملين في الملكية وتوثيق الولاء للمنشأة مما يحفز بذل الجهد المخلص، وكسب ثقة المواطنين في عملية الخصخصة نتيجة استمرارية وتطوير فعاليتها وإشباع حاجات المجتمع.
3) تخفيض الديون الخارجية للبلد من خلال مبادلة الديون بأسهم الشركات المعروضة للخصخصة، وذلك بقيام القطاع الخاص الدائن للدولة بتبادل الدين بأسهم رأس المال.
4) إيجاد سوق محلية لرؤوس الأموال من خلال طرح حصص شركات القطاع العام المعروضة للخصخصة للتداول، مما يؤدي إلى نمو الأسواق المحلية لرؤوس الأموال، وهذه الصيغة تعتبر أفضل الصيغ للخصخصة بسبب شفافيتها.
5) مواجهة مشكلة البطالة، حيث واجهت الدول على اختلافها مشكلات حادة للبطالة، وبعد أن كان القطاع العام ملاذاً فسيحاً لتشغيل المزيد من أفراد القوة العاملة أصبح عاجزاً عن القيام بذلك، بل أصبح مأوى للبطالة المقنعة التي لا تقل وطأتها الاقتصادية عن البطالة السافرة، ومن المعتقد أن الخصخصة سوف تسهم، من جهات متعددة في مواجهة هذه المشكلة، بيد أن الواقع لا يقدم تأييداً لهذا الاعتقاد، بل قد يشير ويفيد عكسه.
6) يهدف أسلوب الخصخصة إلى تحويل ملكية المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، والتحول في أساليب

العمل حيث يتم اتباع أساليب عمل جديدة تهتم في المقام الأول بالمنافسة وتلبية احتياجات السوق وهو ما يؤدي إلى الارتقاء بكفاءة وإنتاجية المؤسسات.

رابعاً: أسباب خصخصة شركات القطاع العام:(فرحات جمعة السعيد ، 2000، 555: 556)

1. البيروقراطية في الجهات الحكومية والتنسيق في ما بينهم من أجل اختصار الإجراءات المتبعة وطول الدورة المستندية المعقدة وتقادم بعض القوانين التي تحتاج الى تعديل والتذبذب في أسعار النفط.
2. رفع الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمنشأة التي تم تخصيصها وتحسين أدائها، وذلك يتم من خلال الاعتماد على آليات السوق والمنافسة.
3. تخفيف الأعباء المالية عن الدول التي تعاني من الخسارة الكبيرة في شركات القطاع العام، وبالتالي يتوفر للدولة موارد مالية لتمويل أنشطة أخرى.
4. توسيع حجم القطاع الخاص، والاعتماد عليه أكثر في عملية النمو والتنمية.
5. تحسين نوعية وجودة الخدمات والسلع المقدمة للعملاء، ويتم ذلك من خلال الاقتراب من حاجات ورغبات العملاء، وترشيد التكاليف، وزيادة المنافسة بين الشركات.
6. زيادة فعالية الإدارة، وذلك من خلال تقليص دور الدولة في إدارة المؤسسات العامة والتخلص من القيود الحكومية والروتينية والبيروقراطية.
7. توسيع فرص الاستثمار المحلي والدولي، وذلك من خلال اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعالمية لشراء أو تأجير المشروعات أو الخدمات العامة.
8. إعادة توزيع مصادر وإيرادات الدولة بشكل أفضل، حيث أن تقليص الدعم الحكومي للمشروعات العاملة يؤدي إلى تقليل تكاليف الدولة وتخفيف العبء من عليها، كما أن إيرادات الدولة تزيد من بيع المشروعات العامة للقطاع الخاص.

خامساً: مزايا الخصخصة:(حمزة ، 2003، 60: 96)، (سبق الإلكترونية، 2018/9/16)

1. توفير نوعية عالية من السلع والخدمات من قبل القطاع الخاص تستطيع التنافس مع المنتجات الأجنبية، وبالتالي تحسين وضعية موازين المدفوعات.
2. تحقيقُ عوائد مالية للحكومة، تُحوّل المستفيد في القطاع الحكومي إلى عميل في القطاع الخاص؛ مما سيرفع من مستوى الخدمات المقدّمة له، كما تزيد المنافسة من قِبَل مزوّدي الخدمة؛ وبالتالي تنخفض أسعار الخدمات.
3. تسهم الخصخصة في توسيع قاعدة الملكية، كما أنها تجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتغري بعودة رؤوس الأموال الوطنية.
4. تفعيل المدخرات المحلية ودعم الوعي الادخاري لدى الأفراد من خلال فتح الباب أمامهم لامتلاك حصص أو أسهم في هذه المشروعات.
5. تحويل الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد سوق يعتمد على المنافسة وتحرير التجارة وحرية حركة رؤوس الأموال والأيدي العاملة.
6. تقليص المشاركة الحكومية في الأنشطة الاقتصادية، وإفساح فرص أكثر للقطاع الخاص خاصة في الأنشطة الاقتصادية التي يهتم بها هذا القطاع.
7. الافتقار للانضباط السوقي حيث لا تتمتع الشركات الحكومية المدارة بطريقة سيئة بنفس القدر من الانضباط الذي تتمتع به الشركات الخاصة التي تحاول طوال الوقت البقاء منتهية لكي لا تنحدر الأمور

إلى الأسوأ، وتتعرض للإفلاس أو لتغير إداري أو يتم السيطرة عليها من قبل منافسين.

سادساً: عيوب الخصخصة:(الجوهرة احمد الجبير، نشوى مصطفى على، 2016، 7)

في مقابل هذه المزايا للخصخصة هناك بعض العيوب من أهمها:

1) رفع الكفاءة وتخفيض التكاليف قد يؤدي إلى مشاكل مثل تخفيض العمالة، الأمر الذي قد يؤدي إلى بطالة عمال القطاع العام.
2) قد يلجأ القطاع الخاص الذي يهدف للربح بالدرجة الأولى إلى رفع الأسعار أو تخفيض جودة السلعة من خلال تحفيض التكاليف، وذلك بغرض زيادة الربح مما قد يلحق الضرر بالعملاء المتلقين للخدمة، أو قد يمتنع عن تقديم خدماته في قطاعات قد يراها غير مربحة، أو لخدماته في أماكن مثل القرى والهجر، مثل الرعاية الصحية لكبار السن أو ذوي الأمراض المزمنة؛ وهنا يجب أن تتدخل الحكومة لتحمي هذه الفئات من قصور الخدمات عنهم.
3) نتج عن تجارب دول الخصخصة بدول المنطقة سلبيات؛ أبرزها أنها لم تؤهل قطاعها الخاص عبر فترة انتقالية؛ حيث تم استخدامُ القطاع الخاص المحلي كممر لسيطرة الاستثمارات الأجنبية على أصول القطاع العام.
4) مشكلة التدخل الأجنبي، حيث أن تدخل رؤوس الأموال العالمية في شراء المشروعات العامة أو تقديم الخدمات العامة قد يشوبه شبهة التدخل في شئون المشروعات المحلية والأنشطة الاقتصادية وربما السياسية في الدولة.

إن مزايا وعيوب الخصخصة كانت ولا تزال موضع نقاش كبير بين السياسيين والعامة ومديري الشركات (تقرير لشركة جدوى للاستثمار، 2018)، (الشاهد، 2017/9/24)، (العربية نت، 2017/9/23).

أ-رفع الكفاءة وتخفيض التكاليف:

يعتقد مؤيدو الخصخصة أن الشركات الخاصة يمكنها توفير العديد من السلع والخدمات للمواطنين بكفاءة أكبر من الحكومة بسبب المنافسة في السوق الحرة، التي ستؤدي إلى انخفاض الأسعار وتحسين الجودة وإتاحة المزيد من الخيارات أمام المواطن، وهو ما سيترتب عليه تراجع نسبي للفساد والروتين فضلاً عن سرعة الإنجاز، والحجة الاقتصادية الأساسية التي يستند عليها أصحاب هذا الرأي، هي أن الحكومات ليس لديها الكثير من الحوافز التي تدفعها إلى إدارة المشاريع التي تمتلكها بشكل جيد، فغالباً ما يكون من الصعب معرفة ما إذا كانت المؤسسة فعالة أو لا إذا لم يكن هناك أي منافسين، في المقابل يمكن للمالك الخاص الذي دائماً ما يكون متخصصاً وعلى دراية عالية بنشاط الشركة أو المؤسسة تقييم أدائها ومن ثم مكافأة أو معاقبة الإدارة، وهو النهج الذي يسهم في رفع كفاءة الشركة والعاملين بها، كما يمكن أيضاً للحكومة جمع الأموال عن طريق الضرائب أو طباعتها إذا لم تكن الإيرادات غير كافية وهو الخيار الذي لا يملكه المالك الخاص، وإذا كانت هناك شركة خاصة تتنافس مع أخرى مملوكة للدولة في صناعة معينة، ففي كثير من الأحيان يكون بمقدور الشركة الحكومية اقتراض الأموال من السوق بسعر أرخص مقارنة مع الشركة الخاصة، وذلك لأن الأولى مدعومة في نهاية المطاف بالسلطة الضريبية للدولة، وهو ما يكسبها ميزة تنافسية غير عادلة.

ويختلف معارضو الخصخصة مع الطرح القائل بأن الحكومات ليس لديها الحوافز الكافية التي تدفعها لإدارة المؤسسات التابعة لها بشكل جيد، ومنطقهم في ذلك هو أن الحكومة مسؤولة أمام الشعب، وإذا كانت إدارة

تلك المؤسسات ضعيفة فسوف تفقد قدراً كبيراً من دعمها الشعبي، وعلى هذا الأساس يكون لدى الحكومات الحافز لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في إدارة الشركات العامة بسبب إدراكها لانعكاس ذلك على نتيجة الانتخابات في المستقبل، كما أن رفع الكفاءة وتخفيض التكاليف قد يؤدي إلى مشاكل مثل تخفيض العمالة، الأمر الذي قد يؤدي إلى بطالة عمال القطاع العام.

ب- إن خصخصة شركة عامة غير مربحة قد تجبرها على رفع الأسعار لتنتقل إلى المنطقة الخضراء، وهو ما يسهم في إزالة جزء من العبء الواقع على الدولة التي تقوم في سيناريو مثل هذا بتغطية الخسائر من إيراداتها الضريبية.

ج-مستوى الأداء: تتسم الصناعات والقطاعات التي تديرها الدولة بقدر كبير من البيروقراطية، ولا تُقدِم الحكومة على تحسين أداء تلك القطاعات إلا حين يصبح الوضع محرجا سياسياً، وفي بعض من الأحيان تقوم الحكومات بتأجيل قرارات تخص تلك المؤسسات بسبب حساسيتها السياسية.

د-المساءلة: إن مديرو الشركات المملوكة للقطاع الخاص مساءلون أمام أصحابها المساهمين والمستهلكين، ولا يمكنهم البقاء في مناصبهم إذا لم يحققوا النتائج المرجوة.

هـ-الأمان الوظيفي: في كثير من الأحيان تميل الحكومات إلى التدخل من أجل إنقاذ صناعات مدارة بطريقة سيئة، وذلك بسبب الحساسية السياسية لمسألة فقدان الكثيرين لوظائفهم، على الرغم من أن المعطيات الاقتصادية قد تشير إلى أنه من الأفضل عدم التدخل، وأما عن رأى معارضو الخصخصة بشأن الأمان الوظيفى فغالباً ما تواجه الشركات الخاصة صراعاً بين الربحية ومستويات الخدمة، وقد تبالغ في رد فعلها تجاه الأحداث قصيرة الأجل، بينما في المقابل يكون لدى الشركات الحكومية وجهة نظر طويلة الأجل، وبالتالي يقل احتمال اتجاهها إلى خفض التكاليف من خلال الاستغناء عن عدد من موظفيها لوقف خسائرها على المدى القصير.

و-الانضباط السوقي: لا تتمتع الشركات الحكومية المدارة بطريقة سيئة بنفس القدر من الانضباط السوقي الذي تتمتع به الشركات الخاصة التي تحاول طوال الوقت البقاء منتهية لكي لا تنحدر الأمور إلى الأسوأ، وتتعرض للإفلاس أو لتغير إداري أو يتم السيطرة عليها من قبل منافسين.

ز-الأرباح: إن الوظيفة الأساسية للشركات الخاصة هي تعظيم ثروة مساهميها، وتحقق الشركات الخاصة أرباحها من خلال تحفيز المستهلكين على شراء منتجاتها بدلاً من تلك الخاصة بمنافسيهم، وغالباً ما تعمل على خدمة احتياجات عملائها بشكل جيد، وأما عن رأى معارضو الخصخصة بشأن الأرباح هو أن الشركات الخاصة ليس لديها أي هدف سوى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح، وفي سعيها إلى ذلك تصبح أكثر استعداداً لخدمة أولئك القادرين على دفع قيمة خدماتها بدلاً من محاولة تلبية احتياجات الأغلبية.

ح-توسيع فرص الاستثمار المحلي والدولي، وذلك من خلال اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعالمية لشراء أو تأجير المشروعات أو الخدمات العامة، وأما عن رأى معارضو الخصخصة بشأن توسيع فرص الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات العالمية، فإن تدخل رؤوس الأموال العالمية في شراء المشروعات العامة أو تقديم الخدمات العامة قد يشوبه شبهة التدخل في شئون المشروعات المحلية والأنشطة الاقتصادية وربما السياسية في الدولة، كما قد تواجه الشركات المحلية قد تواجه منافسة حامية ما لم تسع إلى تعزيز وضعها والتكيف مع المعطيات الجديدة.

ط- تحسين نوعية وجودة الخدمات والسلع المقدمة للعملاء، ويتم ذلك من خلال الاقتراب من حاجات ورغبات العملاء، وترشيد التكاليف، وزيادة المنافسة بين الشركات، إلا أنه قد يلجأ القطاع الخاص إلى رفع

الأسعار أو تخفيض جودة السلعة من خلال تحفيض التكاليف، وذلك بغرض زيادة الربح مما قد يلحق الضرر بالعملاء المتلقين للخدمة.

المبحث الثالث

أبرز التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة للقطاع العام في ظل رؤية 2030

المقدمة:

تنويع مصادر الدخل أحد أهم النتائج التي خرجت بها "رؤية المملكة 2030"، كما أنها نقطة انطلاق للتحول الوطني 2020 التي تعمل عليها المملكة حالياً، وبدأت فعلياً بخطوات عملية لتخفيف الاعتماد على النفط والعمل على تنفيذ برامج ذاتية تمكن المؤسسات الحكومية من الاستفادة من أصولها لاستثمارها في مجالات متنوعة يمكن لها أن تحقق دخلاً مناسباً، ما يخفف من اعتمادها الكامل على الميزانية الحكومية، وفي هذه المرحلة المهمة التي تعد مرتكزاً لنقطة التحول من أهمية الأخذ بالاعتبار بعض التحديات التي يمكن أن تواجه هذا التوجه والتي تتضح فيما يلي:

التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة للقطاع العام في ظل رؤية 2030(سبق ،2018/9/16)

1. التحديات المتعلقة بأهمية تحديد بدقة ماهية الأنشطة والقطاعات التي يُنظر لها على أنها قليلة الربحية، ومن ثم حاجتها إلى الدعم الحكومى.
2. التحدى المتعلق بضرورة تحديد بدقة القطاعات والأنشطة والجهات الأكثر جاهزية للخصخصة.
3. التحدى المتعلق بضرورة توافر نظم الحماية من الاحتكار وتفعيل نظم رقابة عالية ومنع الفساد وتهيئة القطاع الخاص للشراكة مع القطاع العام والقيام بدوره تجاه عملية التنمية.
4. التحدى المتعلق بضرورة تجهيز البيئة القانونية والتشريعية القوانين المناسبة والظروف لتطبيقها وتفعيل الإدارة الاقتصادية.
5. التحدى المتعلق بضرورة توفير آليات للرقابة والمتابعة على قيام القطاع الخاص بدوره في ظل الخصخصة.
6. أبرز التحديات التي تتعلق بتهيئة البيئة الاقتصادية تتمثل في:
   - تهيئة مناخ تنافسي من خلال تحرير التجارة بإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية.
   - إعادة هيكلة السوق المحلية.
   - تحرير الأسعار.
   - الاستقرار النقدي وتحرير وإصلاح القطاع المالي.
   - إعادة تنظيم وحدات القطاع العام.
   - توفر أسواق مالية تتمتع بالكفاءة العالية.
   - الترويج لبرنامج الخصخصة.
7. التحدى المتعلق بمواجهة الأثار السلبية المترتبة على الخصخصة من رفع الدعم وتحرير الأسعار، مما سيؤدي إلى ارتفاع مباشر على أسعار الكهرباء والوقود والمياه والمواصلات، الأمر الذي بدوره سيعمل على

زيادة الضغوطات المالية والاقتصادية على الطبقة الوسطى وأصحاب الدخل المتدني.

8. التحدى المتعلق بضرورة توفير ضمانات على تحقيق مزايا وأهداف الخصخصة من خفض البطالة وتوفير التكاليف وتنويع مصادر الدخل وتطوير الخدمات وتوجيهها لمستحقيها حتى لا تتحول هذه المزايا إلى سلبيات في أي مرحلة من مراحل صنع وتنفيذ عملية الخصخصة ولا يترتب على فسخ بعض عقود الخصخصة تعويضات مجحفة من خلال التحكيم الدولى تربك الخزانة العامة للدولة.

المبحث الرابع: تأثير سياسة الخصخصة على الاستثمار والبطالة وعلى إهدار المال العام والفساد

يظهر تأثير سياسة الخصخصة على الاستثمار والبطالة وعلى إهدار المال العام والفساد من خلال دراسة النتائج الاقتصادية لبرنامج خصخصة في دولة ما ولتكن مصر والذي تم تنفيذه في مصر من عام 1991 وحتى عام 2002 نجد إن هذا البرنامج كان له عدة تأثيرات سلبية على الاستثمار والبطالة وغيرها، فقد انطوى برنامج الخصخصة الحكومي المصري على درجة عالية من الفساد وإهدار المال العام، وهو ما يظهر في الفارق الكبير بين أسعار بيع بعض الشركات العامة للقطاع الخاص وبين أسعار هذه الشركات وأسهمها بعد ذلك والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

أولاً: تأثير سياسة الخصخصة على الاستثمار:

1. أشارت البيانات الحكومية المصرية إلى أن الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت لمصر من عام 2003/1999، تمثل كنها في شراء الأجانب لأصول مصرية قائمة فعلياً.(أحمد السيد النجار، 2002، 7)
2. تؤدي عملية الخصخصة بطبيعتها إلى قطع الطريق على تنفيذ استثمارات خاصة جديدة، حيث أن الأموال التي يدفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام، هي في النهاية، أموال كانت ستتحول كلياً أو جزئياً لبناء استثمارات جديدة، فتحولت إلى تمويل تداول أصول قائمة فعلياً، مما يعني دفع الاقتصاد إلى حالة من الجمود وربما الركود في الأجل القصير.
3. نشوء تحدى جديد أمام الدولة، حيث تبين أن تخلي الدولة عن القطاع العام، يمكن أن يعيد الاقتصاد المحلي إلى حالة الجمود إذا لم يقم القطاع الخاص باستخدام أرباح المشروعات التي تنتقل ملكيتها إليه في تمويل إقامة استثمارات إنتاجية جديدة في المجالات الأكثر تطوراً تكنولوجياً والتي من شأنها تطوير الاقتصاد بصفة عامة، وفي مجال إنتاج السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية التي يحتاجها المجتمع والقادرة على اقتحام الأسواق الدولية بقدرة تنافسية عالية.(أحمد السيد النجار، 2002، 148)
4. تلاحظ أن الرؤية المصرية بشأن ترتيب الأولويات فيما يتعلق بعملية الخصخصة، تختلف عن رؤية دولة غانا والتي قامت بخصخصة الشركات التي تحقق خسائر ضخمة والتي لن تجدي معها عمليات المساعدة المؤقتة فقط، أما الشركات الرابحة أو التي من المحتمل أن تحقق أرباحاً، فينبغي أن تبقي بعيداً عن الخصخصة، كذلك فإنه يتم استبعاد مشروعات الدولة التي لا يمكن للنظام الاقتصادي الاستغناء عنها من إطار عملية الخصخصة، وتعد هذه الرؤية " الغانية " أكثر اتساقاً مع المنطق الاقتصادي من الرؤية المصرية التي وضعت في مقدمة المؤسسات العامة التي تخضع للخصخصة، تلك المؤسسات الرابحة بدعوى أنها تسهم في إعطاء ثقة لدي المستثمرين وتحفزهم من أجل الإقبال على الشراء، فالخصخصة يجب أن لا تكون هدفاً في حد ذاته، ولكنها وسيلة لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة وتحقيق أرباح تساهم في معالجة وتحسين وضع الميزانية.(مجدى إسماعيل، محمود الهايشة، 2011، 42-43)
5. استقياظ الحكومة المصرية على حقيقة مرة ملخصها أن برنامج الخصخصة المصرية كان أقرب ما يكون إلى استهلاك رصيد الأصول الذي بنته الأجيال والحكومات السابقة لصالح تمويل الإنفاق الجاري

للحكومة لتغطية عجزها عن توفير التمويل الضروري لهذا الإنفاق وبخاصة بسبب التهرب الضريبي لرجال الأعمال، فضلاً عن الإعفاءات المبالغ فيها للمستثمرين والتي تصل إلى 5 سنوات في الوادي والدلتا وإلى 10 سنوات في المدن الصناعية الجديدة وإلى 20 سنة في مناطق المشروعات الكبيرة الجديدة في توشكي وغرب السويس وشرق التفريعة. (أحمد السيد النجار، 2002، 163)

ثانياً: تأثير سياسة الخصخصة على البطالة:

1. تعتبر الخصخصة رافداً جديداً للبطالة، حيث تؤكد البيانات أن عدد من جري تسريحه من شركات القطاع العام المصرية منذ عام 1991 حتى عام 2002، سواء بسبب بلوغ السن القانونية للتقاعد أو بسبب نظام المعاش المبكر قد بلغ حوالي 610 ألاف عامل وموظف، كما أن استخدام 19.3% من حصيلة الخصخصة (طبقاً لبيانات توظيف عائد الخصخصة حتى 1999/8/19) في تمويل المعاش المبكر يعتبر خطيئة اقتصادية حقيقية، لأن هذا الأمر يعني بالضبط أنه تم بيع خمس الأصول التي تمت خصخصتها من أجل دفع عدد من العاملين إلى صفوف العاطلين!!.(عبد الخالق فاروق، 2004/7/11، 9)
2. نظراً لمصاعب الحياة وانخفاض مستوي الدخل لمن أخرجوا للمعاش المبكر، فإن الذين خرجوا للمعاش المبكر استخدموا ما حصلوا عليه في تمويل إنفاق جاري وبالذات النفقات الاستثنائية مثل نفقات زواج الأبناء، مما حال دون تحول هذا المعاش المبكر إلى مشروعات صغيرة، والنتيجة هي تحول الجانب الأكبر منهم لصفوف العاطلين. (أحمد السيد النجار، 2002، 162).
3. تعمد الملاك الجدد تسريح شطر كبير من العمالة المصرية الموظفة بشركات القطاع العام، وزيادة درجة استغلال عنصر العمل المصري، وتحللهم من القوانين المحلية التي تحمي حقوق العمال.
4. منحت الدولة نفسها مشتري وحدات قطاع الأعمال العام جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص والتي تحددها القوانين والتشريعات السائدة. فلن تفرض أي قيود على المشترين الجدد فيما يتعلق بالإنتاج، بل سوف نترك لهم الحرية لتحديد الحجم الأمثل للعمالة ".(رمزي زكى، 1994، 167)
5. تم حرمان العامل في ظل نظام المعاش المبكر من عدد من المزايا التي يتمتع بها في حالة الإحالة الطبيعية إلى المعاش، فتخفض قيمة المعاش المبكر بنسب مختلفة يتم احتسابها تبعاً لسن المؤمن عليه، ولا يجوز صرف المعاش المستحق عن الأجر المتغير قبل بلوغ سن الخمسين وكذلك فقدان الميزات التأمينية والعلاجية، وفي معظم الحالات لا تجاوز المكافأة مبلغ 35 ألف جنيه كحد أقصي، أما الحد الأدنى فيكون عادة في حدود 12 ألف جنيه عند الإحالة "للمعاش المبكر" وهكذا يلاحظ أن حجم هذه التعويضات هزيل وسرعان ما يتبخر، فلا يبقي من تعويضات المعاش المبكر سوي مرارة البطالة.(محمود عبد الفضيل، 2003، 102: 104)

أضف إلى ذلك أن تلك الأعداد الغفيرة التي يتم تسريحها من الخدمة، وفقاً لنظام المعاش المبكر ورغم الأعباء المالية الكبيرة المترتبة على هذا النظام، فإن هؤلاء المسّرحين سوف ينضمون إن عاجلاً أو آجلاً إلى مخزون البطالة المتفجر في الاقتصاد المصري.

ثالثاً: تأثير سياسة الخصخصة على إهدار المال العام والفساد:

1) انطوى برنامج الخصخصة الحكومي المصري على درجة عالية من الفساد وإهدار المال العام، وهو ما يظهر في الفارق الكبير بين أسعار بيع بعض الشركات العامة للقطاع الخاص وبين أسعار هذه الشركات وأسهمها بعد ذلك، وأبرز الأمثلة على ذلك الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول التي بيعت لمستثمر استراتيجي بقيمة 10 جنيهات للسهم، وخلال عامين ارتفع السهم إلى 180 جنيهاً.

2) هناك مؤشر آخر يدلل على حجم إهدار المال العام الذي انطوت عليه عملية الخصخصة، وهو يتعلق بالفارق بين التقديرات الخاصة بالقيمة السوقية لقطاع الأعمال العام وبين القيمة الفعلية التي بيعت شركاته بها، فقد قلت قيمة القطاع العام المباع عن ربع القيمة الدفترية، وقلت عن عشر القيمة السوقية.(أحمد السيد النجار، 2002، 165)

3) تعد صفقة بيع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبسي كولا المصرية) واحدة من أهم وأكبر صفقات خصخصة الشركات المصرية العامة حتى الآن، كما تعد عملية تقييمها والسعر النهائي الذي بيعت به نموذجاً تطبيقياً للإشكاليات والمحاذير المرتبطة بعملية التقييم أيا كان الطرف الذي يقوم بها، حيث أعلن الرئيس السابق لمجلس إدارة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبسي كولا المصرية) أن مصنعي المنيا وبورسعيد قدرا بمبلغ 150 مليون جنيه، فكيف تباع 8 مصانع بها 18 خطاً إنتاجياً وأسطول لسيارات التوزيع بسعر مصنعين فقط. وتجدر الإشارة إلى أن أرباح شركة بيبسي كولا المصرية في العام المالي 93/92 كانت قد بلغت 7.9 مليون جنيه مصري، وفي النصف الأول من العام المالي 1994/93 بلغت أرباحها نحو 4.5 مليون جنيه. وبعد أن تم بيع الشركة حققت خسائر بلغت 10 ملايين جنيه في عام 1995 رغم زيادة المبيعات وارتفاع سعر زجاجة المياه الغازية وزيادة الإنتاج وهي خسارة مفتعلة من قبل الإدارة الجديدة للشركة بعد خصخصتها وتستهدف تفادي دفع حوافز وأرباح للعاملين وتفادي دفع ضرائب عن الأرباح وهو سلوك اعتادت عليه الكثير من الشركات العالمية.(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001)

4) تعتبر صفقة بيع شركة النصر للغلايات " المراجل البخارية " علامة مميزة على الفساد الذي يمكن أن يكتنف عملية الخصخصة. وتبلغ المساحة المقامة عليها الشركة 31 فداناً، وتقع الشركة في منطقة منيل شيحة على النيلن وتعمد "تخسير" الشركات الرابحة والمهمة هو سلوك تلجأ إليه الجهات المسئولة عن خصخصة القطاع العام في العديد من البلدان النامية لتبرير بيع شركات إستراتيجية تقوم بدور حيوي في الاقتصاد أمام المعارضين لهذا البيع، انتهي الأمر بإيقاف إنتاج الغلايات العملاقة التي تعتمد عليها محطات الكهرباء، فقد وجدت الشركة الأمريكية - الكندية التي اشترت الشركة أن مصلحتها تقتضي أن تشتري مصر المراجل البخارية من الخارج بدلاً من إنتاجها محلياً، أما العمالة فإن صفقة البيع لم تضمن حمايتها إلا لثلاثة أعوام وبذلك كسبت الشركة المشترية السوق المصرية وأرض الشركة ودمرت واحدة من أهم صناعتنا الوطنية، وفي نفس السياق تمت عملية خصخصة شركة الأهرام للمشروبات والتي بلغ ربحها الصافي 45 مليون جنيه 1995/94 وتم بيعها بقيمة إجمالية 308 ملايين جنيه وقد كان يمكنها من خلال الأرباح الصافية فقط أن تحقق كل الثمن الذي قدرت به عند البيع خلال6،60 سنة فقط، كذلك

فقد كانت شركات مثل شركات الأسمنت (أسيوط وبني سويف والإسكندرية) وكذلك فندق الميريديان وشركة الزجاج المسطح كلها نماذج فقط لأمثلة واضحة على الفساد وإهدار المال العام. (أحمد السيد النجار، 2002، 155)، .(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001)

رابعاً: تأثيرسياسة الخصخصة على سيطرة رأس المال الأجنبي والأمن القومي السعودى:

يمكن توضيح تأثير سياسة الخصخصة على سيطرة رأس المال الأجنبي والأمن القومي السعودي من خلال استعراض التجربة المصرية في ذلك، حيث تحمل سياسة الخصخصة خطراً لا يجوز إطلاقاً التهوين من شأنه وهو عودة سيطرة رأس المال الأجنبي على مقدرات البلاد وقلاعها الصناعية والمالية والتجارية ويمكن توضيح ذلك كما يلى:

1) مع تصاعد عمليات بيع القطاع العام للأجانب، سوف يتصاعد معه نصيب الأجانب في الدخل القومي المصري، الأمر الذي سيؤثر على مقدار الدخل الصافي المتاح للشعب المصري وبالتالي على مستوي معيشتهم.

2) شراء الأجانب لأصول القطاع العام، ولو أنه سيخفف من العجز بميزان المدفوعات في الأجل القصير - حينما يكون الشراء بالنقد الأجنبي - إلا أن ذلك سيفاقم من هذا العجز في الأجل المتوسط والطويل، حينما يقوم المستثمرون الأجانب بتحويل دخولهم وأرباحهم إلى الخارج،، بالإضافة إلى ذلك فإن التحويلات الكبيرة (بالنقد الأجنبي) لأرباح ودخول الملاك الأجانب إلى خارج مصر ستؤدي إلى حدوث ضغط شديد على سعر صرف الجنيه المصري، بالإضافة إلى ذلك فإن التحويلات الكبيرة (بالنقد الأجنبي) لأرباح ودخول الملاك الأجانب إلى خارج مصر ستؤدي إلى حدوث ضغط شديد على سعر صرف الجنيه المصري

3) نظراً لأن المشتري الأجنبي سيكون في الغالب من الشركات العملاقة دولية النشاط (الشركات متعددة الجنسيات) والمعروف عنها خطورتها وقدرتها الفائقة على المرواغة والتلاعب في الإفصاح عن حقيقة نتائج أعمالها " مثال ما حدث في شركة تعبئة الزجاجات المصرية - بيبسى كولا المصرية "، فسوف يصعب على الحكومة محاسبتها عن حجم أرباحها واستيفاء حق الدولة في الضرائب.(رمزى زكى، 2000)

4) وضع برنامج الخصخصة المصري الأجانب في مواقع مسيطرة في الاقتصاد المصري وبالذات في قطاع الأسمنت والمشروبات، فضلاً عن تدمير بعض القواعد المهمة في الاقتصاد المصري مثل شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية). وتغطّي الحكومة ببيعها للقطاع العام وبالذات البيع للأجانب كما حدث في الأسمنت والمشروبات على العجز الكبير في التعاملات الخارجية وبالذات في التجارة السلعية.

5) سياسة الخصخصة، تحمل خطراً آخر وهو أن يتصرف المالك الجديد ببيع هذه الأصول لطرف ثالث معادٍ للأمن القومي والاستراتيجي لمصر-نموذج بيع الشركة المصرية للزجاج المسطح -، وسواءً تم هذا البيع للطرف المعادي مباشرةً أو تم بطريق التحايل وذلك بالبيع لطرف آخر على علاقة قوية بالطرف المعادي وداعماً له، فإن النتيجة واحدة. (رمزى زكى، في وداع القرن العشرين، 2000، 250)

المبحث الخامس : الإطار المقترح للتغلب على التحديات الناشئة عن وضع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام السعودى لضمان نجاح برنامج التحول الوطنى 2030

المقدمة:

تبين فيما سبق أن هناك ضرورة ملحة لمواجهة التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام السعودى في ظل التحول الاقتصادى بالمملكة إلا أن الدارسات والمؤتمرات المهتمة بذلك سواء في المملكة العربية السعودية أو الدول الأخرى لم تقدم إطاراً متكاملاً لكيفية مواجهة التحديات الناشئة عن وضع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام السعودى لضمان نجاح برنامج التحول الوطنى 2030، ومن خلال الدراسة النظرية والتقارير التى حصل عليها الباحث نحاول تحديد هذا الإطار بمكوناته المختلفة وذلك حتى تستطيع الدولة من خلاله اتخاذ القرار المناسب لتنظيم الإستفادة من إمكانيات ومزايا الخصخصة في تحقيق التنمية الإدارية وضمان عدم تحول مزايا الخصخصة إلى سلبيات في أي مرحلة من مراحل صنع وتنفيذ سياسات الخصخصة، يقوم هذا الإطار على ست مراحل هي :-

1) دراسة بيئة السياسة العامة المتعلقة بخصخصة شركات القطاع العام السعودى.
2) دراسة الأسباب التي تجعل من الضروري بناء سياسة ما أو تعديلها.
3) الوقوف على عوامل فشل السياسات العامة في القطاع العام لتفاديها والتغلب عليها.
4) الوقوف على أدوات السياسة العامة في خصخصة شركات القطاع العام ومتابعتها والتأكد من تنفيذها على أكمل وجه.
5) الوقوف على تجارب الدول الناجحة ذات السبق في مجال خصخصة القطاع العام.
6) الوقوف على متطلبات ومقومات نجاح سياسات الخصخصة لشركات القطاع العام بالمملكة.

أولاً: دراسة بيئة السياسة العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام السعودى:

إن نجاح سياسة معينة لدولة معينة يتوقف على مدى ملائمة هذه السياسة للبيئة المحيطة، حيث توجد علاقة طردية مباشرة بين مدى ملائمة السياسة العامة لدولة معينة لبيئة هذه الدولة من ناحية ومدى نجاح هذه السياسة في حل المشكلة العامة من ناحية أخرى، حيث تتكون بيئة السياسات العامة من؛ البيئة الجغرافية، والبيئة الإجتماعية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة السياسية، والبيئة الدولية.(رئاسة مجلس الوزراء، 2014)

وتتمثل أهم ملامح تجربة الخصخصة السعودية وأهم المؤشرات والمسارات التي تؤكد عزم المملكة على المضيّ قُدُماً في تنفيذ خطط الرؤية السعودية في الآتى: (سبق الإلكترونية، 2018/9/16)

1. هناك 16 جهة حكومية للتخصيص ضِمن المرحلة الأولى الممتدة إلى 2030 أبرزها "التعليم" و"الصحة، وتمت الاستفادة من سبع تجارب دولية منها؛ تركيا وسنغافورة وماليزيا وسبعة نماذج عالمية.
2. هناك عشرة إجراءات ومسارات يراهن عليها المركز الوطني للتخصيص المشرف على برنامج الخصخصة في القطاعات الحكومية لتحقيق النجاحات وهى:

- لا يمكن للمستثمر الأجنبي الدخول إلا عبر شريك سعودي.
- سيطرح المركز الوطنى للتخصيص- الذراع الحكومية للخصخصة- دعماً حكومياً لبعض أنشطة القطاعات والتي يرى بعض المستثمرين أنها ستكون مكلفة وقليلة الربحية كالتعليم والصحة، مع تخصيص 200 مليار ريال كقروض موجهة لقطاعات واعدة لتكون موفراً لفرص التوظيف لأبنائنا

وبناتنا.

- الأندية الرياضية ومطاحن الدقيق وبعض المطارات ستكون أولى الجهات التي سيتم تخصيصها؛ حيث تم قطع شوط طويل فى ذلك، كما أنها الأكثر جاهزية.
- يتولى فريق عمل مكون من 147 جهة حكومية تحديدَ الجهات الجاهزة للتخصيص في المرحلة الأولى التي تمتد إلى عام 2030م.
- سَنّ التشريعات المناسبة، والإصلاح الاقتصادي، وإصلاح الأسعار والسوق، واتخاذ سياسات فعالة لمعالجة البطالة وتفعيل السعودة، والإصلاح التقني، بالإضافة إلى دور المنظم والمراقب والمحفز.
- الحماية من الاحتكار وتفعيل رقابة عالية ومنع الفساد وتهيئة القطاع الخاص أبرز التحديات، خفض البطالة وتنويع مصادر الدخل وتطوير الخدمات وتوجيهها لمستحقها أبرز المكاسب.
- إطلاق منصة رقمية تحتوي على الفرص الاستثمارية التي سيتم تخصيصها، وكذلك الآلية الموحدة للتخصيص؛ ليكون البرنامج واضحاً تماماً أمام القطاع الخاص تحديداً، مع استهدافُ المستثمرين محلياً وأجنبياً من خلال طرح 85 فرصة استثمارية ومشاريع للشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- المنشآت الصغيرة والمتوسطة سيكون لها جزء من البرامج الجاهزة للتخصيص.
- سيسن المركز الوطنى للتخصيص تشريعات وتنظيمات أكثر لمعالجة أية إشكاليات ناشئة عن صنع وتنفيذ سياسة الخصخصة، وسيكون هناك فريق خاص بمتابعة الجودة طوال معظم المراحل.
- بيع نسبة من الأنشطة في الجهات التي ستُطرح للتخصيص من خلال تسعيرة تحددها رؤية القطاعات الحكومية في تحديد النسبة أو البيع بالكامل.

هناك عوامل إيجابية في الاقتصاد السعودى لصالح القطاع الخاص تتمثل في:

أ-هناك عامل إيجابي حالياً في الاقتصاد السعودى، وهو انخفاض أسعار العقارات بنسبة 4.4% في المملكة في الآونة الأخيرة، ما سيعوض الشركات في قطاع السياحة والترفية على الأخص عن ارتفاع نفقاتها، ويؤدي إلى انخفاض الإيجارات؛ ما يغري المستثمرين والشركات بتوسيع أعمالهم ومشاريعهم.

ب-ومن المتوقع أن يؤدي نظام حساب المواطن التي طبقته المملكة إلى تحسين مستوى الدخل القابل للتصرف للكثير من الأسر ذوي الدخل المنخفض؛ ما سيسهم في زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية والخدمات.

ج-ستؤدى عملية تطوير قطاع السياحة والترفيه في المملكة بهدف تنويع مصادر الدخل إلى تعزيز التوجه نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة في مجال تنفيذ مشاريع صغيرة ومتوسطة يكون لها دور كبير في دعم الاقتصاد المحلي.

د-الدولة ستكون حريصة على بقاء شركات القطاع العام الرابحة وعدم التفريط فيها بالبيع أو غيره؛ حيث تقدم الدولة من خلالها التجارب الرائدة والمتميزة.

هـ-قوائم الجهات التي أعلن المركز عن اختيارها للتخصيص في المرحلة الأولى تتميز بالحيوية والأهمية في شريان الخدمات الحكومية المقدمة على نطاق واسع؛ فهي تضم، وزارة التعليم، وزارة الشؤون البلدية والقروية، وزارة الصحة، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة النقل؛ (الهيئة العامة للطيران المدني، الخطوط الجوية العربية السعودية، المؤسسة العامة للموانئ، والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية، وفي مجال الخدمات العامة، (الشركة السعودية للكهرباء، المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، شركة المياه الوطنية،

المؤسسة العامة للحبوب، الأندية الرياضية، البريد السعودي، مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث.

وعلى الرغم من أنه لم يتم الإفصاح رسمياً وحديثاً عن الكيفية في تلك الجهات؛ إلا أن هناك ملامح واضحة حيث ستشمل الخصخصة مثلاً في وزارة الصحة، خصخصةَ المدن الطبية، وتوطين صناعة الأدوية، وخصخصة العديد من المستشفيات، وخدمات مثل الرعاية الصحية المنزلية، وفي قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ستشمل البريد السعودي بالكامل وإسناده لجهة مستقلة، وفي الشؤون البلدية ربما نرى خصخصة خدمات النظافة وتدوير النفايات، وفي المجال الزراعي قد نشهد خصخصة إدارة الأسواق وخدمات الصيد، خصخصة المتنزهات الوطنية واستثماراتها، وفي المجال التعليمي قد يتم خصخصة التعليم الأهلي ورياض الأطفال ورؤية نموذج جديد من تشغيل وإدارة بعض المدارس الحكومية مثل تلك التي عُرفت بـ"المدارس المستقلة.

ثانياً: دراسة الأسباب التي تجعل من الضروري بناء سياسة خصخصة شركات القطاع العام أو تعديلها:

قد تكون هذه الأسباب كالتالي:

1) لا يتم تلبية الحاجات الأساسيّة مثل؛ أن لا يحصل الناس على الرعاية الصحيّة اللازمة، والباحث يتفق تماماً مع خصخصة بعض القطاعات كقطاع الخدمة الصحية، ولا يتفق تماماً مع خصخصة قطاع كقطاع التعليم.
2) العدل غائب عن التعاطي مع الناس مثل؛ أن لا إمكانيّة لوصول ذوي الإحتياجات الخاصة إلى الأماكن العامّة.
3) الموارد غير موزّعة بشكل عادل مثل؛ الخدمات التعليمية محدودة أكثر في الأحياء الفقيرة.
4) القوانين أو السياسات الحاليّة غير مطبّقة أو غير فعّالة مثل؛ القوانين الحاليّة حول المياه النظيفة غير مطبّقة وغير فعّالة.
5) الظروف القائمة أو الطارئة تهدّد الصحة والأمان والتعليم والرفاه، مثل؛ تهديدات جديدة من نشاط إرهابي.
6) رغبة الدولة في أن تتفرغ لدورها كمراقب ومحفز.

ثالثا: الوقوف على عوامل فشل السياسات العامة في القطاع العام لتفاديها والتغلب عليها:

تتمثل عوامل فشل السياسات العامة في القطاع العام في: (رئاسة مجلس الوزارء،2014)

1) عدم وضوح الأهداف لدى معدي ومنفذى السياسات العامة.
2) قلة الموارد، غياب دعم المنفذين، وغياب وضعف دعم الساسة، ضعف التنسيق والأهمال.
3) إنتشار الفساد، وغياب المساءلة للمنفذين، سوء تقدير الموقف.
4) ظهور أزمات مفاجئة.
5) غياب الإرادة للتنفيذ الصحيح وغياب روح الفريق وغياب الحوافز.
6) فقدان استقلالية عمل المؤسسات الرسمية وانعدام التوازن بينها، مع الإفتقار إلى صيغ للعمل السياسي بين المؤسسات الرسمية وبين المؤسسات غير الرسمية
7) ضعف قنوات الإتصال بين النظام السياسي من جهة والمجتمع من جهة أخرى.

8) هيمنة المؤسسة التنفيذية فتكون هي المسؤولة عن عمليات رسم وتنفيذ السياسات العامة فتقود إلى فشل السياسات العامة في تحقيق أهدافها.

رابعاً: الوقوف على أدوات السياسة العامة في خصخصة شركات القطاع العام ومتابعتها والتأكد من تنفيذها على أكمل وجه:

نجاح السياسات العامة وتحقيقها أهدافها يرتبط بتحولها من مجرد أفكار إلى إنجازات وعمل وتطبيق، فالسياسة العامة تؤثر على سلوكيات الأفراد وتسعى لتغيير الظروف الإجتماعية ولتحقيق ذلك التأثير والتغيير فإنها تتبنى مجموعة من الأدوات والوسائل والخطط المتوافرة لديها فى ضوء البيئة المحيطة والظروف القائمة؛ القوانين والقواعد الملزمة واللوائح والقرارات، الخطط الاستراتيجية وخطط العمل والبرامج والمشروعات والأنشطة، والقرارات التنظيمية والأجور والدعم والضرائب، الإقناع الخلاق من خلال حملات عامة. (رئاسة مجلس الوزراء، 2014)

خامساً: الوقوف على تجارب الدول الناجحة ذات السبق في مجال خصخصة القطاع العام:

بالنظر في التجارب والبرامج التي طبقتها الدول المختلفة لإنجاز عملية الخصخصة نجد أن نتائج عملية الخصخصة تفاوتت بشكل كبير إيجاباً وسلباً من دولة لأخرى، وبوجه عام نجد أن الخصخصة قد حققت نتائج إيجابية في الدول المتقدمة بيد أن نتائجها في الدول النامية كانت في جملتها مخيبة للآمال، حيث لم تحقق الكثير من أهدافها، بل إنها في حالات كثيرة جاءت بنقيض مقصودها، وذلك على صعيد الكفاءة والعدالة والعمالة وعلاج الاختلالات في الموازنات العامة وموازين المدفوعات، ففي الكثير من البرامج زاد حجم البطالة ولم ينكمش، وارتفعت الأسعار، ولم تتحسن بشكل ملحوظ، بل وبددت أصول المجتمع الإنتاجية الثابتة من خلال عدم الرشد في استخدام حصيلة بيعها، كما أن التقويم شابه في حالات عديدة الفساد، وأسهمت في توسيع نطاق الاحتكار، وتملك الأجانب كثيراً من الأصول الإنتاجية المهمة. (حازم الببلاوى، 1999)

وسوف نعرض الآن تجارب بعض الدول في مجال الخصخصة سواء التي حالفها النجاح أو تلك التي لم تفلح في تجربتها مع الخصخصة.

1) **كندا:**(المعهد العربى للتخطيط بالكوي، 2003، 18: 19)

استدعت الحالة الاقتصادية والإجتماعية العامة في كندا خلال عقد التسعينات من القرن الماضي اتخاذ الحكومة قرارا بخصخصة صناعة الطيران، وقد تمثلت المصاعب الاقتصادية في تراجع الأداء الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتفاقم حجم الدين العام وارتفاع معدلات الفائدة، وكان الحيز الأكبر من الدين العام مقوماً بالدولار الأمريكي والين الياباني والمارك الألماني، وبالتالي تمثلت فرصة الحكومة الكندية في التحرك لتنشيط الاقتصاد في وضع برامج للتخفيف من حدة البطالة المتزايدة وإعادة هيكلة الدين العام، وكان خيار الحكومة ضمن خيارات أخري يؤكد على ضرورة تحجيم أو تصويب حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وانسحابها من بعض القطاعات ولاسيما صناعة الطيران التي تشمل خطوط الطيران، المطارات، ونظام تحرير التجارة مع الولايات المتحدة متبوعة بمعاهدة الأجواء المفتوحة لمزيد من تحرير قطاع الطيران، وكان هذا القطاع قد عانى لسنوات عديدة من ضعف الاستثمار وعدم التوسعة.

وهكذا فقد تم تصفية استثمارات الحكومة في الطيران الكندي، حيث تم إجراء عملية خصخصة حقيقية وذلك بإصدار أسهم للجمهور، واستطراداً، فقد أصبح موظفو القطاع العام الكندي في صناعة الطيران

موظفين في القطاع الخاص مما وفر على الحكومة الكندية بالإضافة إلى عوائد الخصخصة بلايين من الدولارات استطاعت بموجبها أن تسدد بعض التزاماتها من الديون الخارجية المستحقة.

أما المطارات، فكانت العقبة الكبرى أمام الحكومة الكندية، إلا أنها اعتمدت في الخصخصة طريقة بناء-امتلاك-تشغيل-تحويل (BOOT) في الكثير من المطارات الدولية والداخلية، ولكن مجيء حكومة جديدة جراء الانتخابات التي جرت، عمدت إلى نقض هذا الاتفاق وقامت بإنشاء سلطات للمطارات المحلية، حيث قامت بتأجير المطارات إلى تلك السلطات على أسس تجارية، وفي عام 1996 باعت الحكومة الكندية نظام الملاحة الجوية بحوالي 1،5 بليون دولار أمريكي.

وقد كان من نتيجة خصخصة قطاع الطيران في كندا أن تنحت الحكومة الكندية جانباً من تشغيل وإدارة صناعة الطيران، ووفرت على خزانتها مبالغ طائلة لتحديث وتطوير تلك الصناعة، كما وفرت أيضا أعباء تحمل مصاريف العمال الذين تحولوا من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

2) **بولندا**: (مجدي محمد إسماعيل، محمود سلامة الهايشة،2011)

من خلال التقرير الأخير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتبين أن بولندا الأكثر نجاحا في التحول الاقتصادي، وعملية الخصخصة بين دول وسط وشرق أوروبا، بالإضافة إلى التقرير النهائي للاتحاد الأوروبي الذي أكد على أن الاقتصاد البولندي يعمل وفقا لآليات السوق وتستطيع المنافسة داخل الاتحاد الأوروبي في المدى القريب.

ومن خلال المؤشرات الاقتصادية الدالة على هذا النجاح، فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي عام 2000 ما يزيد على 160 مليار دولار، وارتفع متوسط دخل الفرد إلى أربعة آلاف دولار سنويا، كما استطاعت بولندا اجتذاب استثمارات أجنبية خلال السنوات العشر الماضية، وبإجمالي 50 مليار دولار.

وبالنسبة لبرنامجها مع الخصخصة، نجد أن المهمة الأولى لبولندا في التحول الاقتصادي بعد ثورة 1989، وكانت تحديد سعر الصرف، حيث كانت سوق الصرف الأجنبية تقوم على تعدد أسعار الصرف، ولم يكن السعر الرسمي للعملة الوطنية زلوتي يعكس قيمته الحقيقية، وبرغم إتباع سعر صرف مرن في الفترة بين 1990 و1993، فإن سعر الصرف أصبح حراً بعد ذلك، ليكون أداة من أدوات التحول إلى اقتصاد السوق، وأما بالنسبة للمهمة الثانية في التحول الاقتصادي، فكانت تخلي الحكومة عن نظام التخطيط المركزي، ففي اقتصاد التخطيط المركزي الذي كان قائما قبل عام 1990، كان الإنتاج يتم من خلال قدرات مركزية وليس من خلال الطلب في السوق، أو وفقا لواقع الربح.

وقد جرت عملية الخصخصة من خلال ثلاثة نظم، إما من خلال البورصة أو من خلال تسييل أصول الشركة أو بعضها، أو بنظام المستثمر الاستراتيجي.

وأما بالنسبة لتقويم أصول الشركات قبل بيعها فقد كان يتم من خلال كونسريوم محلي أو أجنبي، ثم تقوم وزارة الخزانة بدراسة التقويم، كما أن البرلمان كان يراقب عملية الخصخصة.

وبخصوص وضع العمال الذين يعملون في الشركات المعروضة للبيع، فقد كان لديهم الحق في شراء 10 % من أسهم الشركة بنصف الثمن في الفترة بين عامي 1992 ،1997 ولكن بدءاً من عام 1997 فقد تم تمليك العمال نحوي 15 % من أسهم الشركات مجاناً، بالإضافة إلى أن جزءا من حصيلة الخصخصة فقد تخصيصه لبند الضمان الاجتماعي والتعويضات للعمال، وقد كان وراء اتساع وتسارع عملية الخصخصة في بولندا، إقبال المستثمرين الأجانب على شراء الشركات البولندية بما تمتلك من سوق متسعة نسبيا (40 مليون نسمة).

وقد امتدت عمليات الخصخصة إلى قطاع البنوك والاتصالات والطاقة والمناجم والبترول وصناعات الدفاع.

3) **روسيا:**(فرحات جمعة السعيد،2000، 555: 556)

أما بالنسبة لتجربة الخصخصة في روسيا والتي نفذت في المدة 1992 – 1994، فقد نقل برنامج الخصخصة الشاملة ملكية أكثر من 15 ألف شركة من خلال توزيع قسائم الملكية، وقد تمكن كل من المدراء والعمال المطلعين على دخائل الشركة من الاستحواذ على ما يبلغ في المتوسط ثلثي حصص الشركات التي تم تخصيصها، وبحلول خريف 1994 تصاعدت الآمال على نحو متواضع بأن الخصخصة، يمكن أن تمهد الطريق للانتقال السريع إلى اقتصاد السوق، وكان من المتوقع أن يؤدي الانضباط المالي إلى الإلزام بالمتاجرة الموازية في حصص الشركات، التي حصل على أغلب ملكيتها، مدراؤها وعمالها وإدخال ملكية خارجية، وأن تستخدم طرائق سلمية وشفافة، لتخصيص نصف الصناعات التي لا تزال في أيدي الحكومة أو أكثر من النصف، لكن هذا لم يحدث بوجه عام ويرجع البعض أسباب ذلك إلى ما يأتي:

أ- إن المطلعين على دخائل الأمور – خاصة العمال في الشركات الحديثة التخصصية – كانوا يخشون بشدة الملكية الخارجية وفقدان الوظائف.

ب- إن الأحوال المالية والمادية لكثير من الشركات لم تكن مغرية، ولم يكن هناك كثير من خارج الشركات ممن يرغبون في الحصول على حصصها.

ج-كان هناك نقص شديد في تحديد حقوق الملكية والدعم المؤسسي وضمانات المتاجرة الموازية المتسمة بالشفافية، مما أدى إلى تثبيط همة المستثمرين الخارجيين.

4) **الأرجنتين:**(المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003، 17: 18)

شهدت الأرجنتين خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي تراجعاً حاداً في الأداء الاقتصادي وتدهوراً في مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، فمن الناحية الاقتصادية بلغت معدلات التضخم مستويات مرتفعة جداً وشهدت الموازنة العامة عجوزات كبيرة كان بعضاً منها ناجماً عن تمويل ودهم المؤسسات الحكومية، وكذلك شهدت أوضاع الخدمات العامة تراجعاً كبيراً ولاسيما مياه الشرب، والطرقات، والاتصالات، والصرف الصحي، وسكك الحديد وغيرها، وبين عامي 1991 ، 1996 لجأت الحكومة الأرجنتينية إلى تطبيق برامج الخصخصة حيث تمثل الهدف الرئيسي لتلك البرنامج في تحسين نوعية الخدمات وتخفيض أسعارها، وذلك لجعل الاقتصاد الأرجنتيني أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، ووضعت الحكومة الأرجنتينية إستراتيجية شاملة لخصخصة القطاع العام تمثلت فيما يلي:

- شفافية مطلقة.
- إطار قانوني محكم.
- تحمل كامل لمخاطر الاستثمار (أي عدم تقديم أي دعم من قبل الحكومة).
- فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب.
- تثبيت أسعار التعرفة بما يعادله بالدولار الأمريكي.
- ضمان استقرار معدلات الضرائب.
- ضمان مشاركة العمال.
- ضمان أكبر مشاركة من الراغبين.

- خلق هيئة تشريعية عليا مستقلة.

ومن أبرز عناصر نجاح برامج الخصخصة في الأرجنتين وفي بعض دول أمريكا اللاتينية وجود شرطين أساسيين:

أولاً: ضمان شفافية تنفيذ البرنامج.

ثانياً: الضمان القانوني للمستثمرين.

وقد شهدت برامج الخصخصة معارضة قوية من الاتحادات العمالية نتيجة قيام الدولة بضمان حقوقهم وذلك بتقديم خيارين:

الأول: برنامج تقاعدي اختياري، حيث يحصل المتقاعد على تعويضات نقدية كبيرة.

الثاني: برنامج المشاركة في ملكية الشركات، إذا قامت الدولة بتخصيص جزء من أسهم تلك الشركات (حوالي 10%) للعمال.

ومن أهم نتائج برنامج الخصخصة في الأرجنتين:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5% سنوياً خلال النصف الثاني من التسعينات مقارنة بحوالي 1% خلال الثمانينات.
- كما شهدت الإنتاجية ارتفاعاً بحوالي 4% خلال نفس الفترة، وكذلك ارتفعت الصادرات من حوالي 5-7 بليون دولار أمريكي خلال الثمانينات إلى أكثر من 20 بليون دولار.
- كذلك شهدت العديد من المؤشرات المالية والاقتصادية مثل الاستثمار، الإيداعات المصرفية، الاحتياطيات الوطنية، معدلات البطالة وغيرها تحسناً ملموساً.

سادساً: الوقوف على متطلبات ومقومات نجاح سياسات الخصخصة لشركات القطاع العام بالمملكة:

من خلال مراجعة بعض الدراسات التي تعرضت لمتطلبات نجاح سياسات الخصخصة لشركات القطاع العام بالمملكة، يمكن تحديد الخطوط العريضة التالية: (وزارة المالية المصرية ،2007)، (الثنيان ، سلطان ، 2008) (Duke University. National Academy of Science ،1997)، (مجدي محمد إسماعيل، محمود سلامة الهايشة،2011)

1. الحاجة إلى تهيئة البيئة العامة، ونقصد بذلك إعادة النظر في التشريعات وإعادة هيكلة السياسات العامة وبشكل يحدد بوضوح الدور الذي سيلعبه كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد القومي، ويضمن إطلاق قوى السوق لكي تعمل بكفاءة، وعادة ما ترتبط التشريعات والسياسات التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة بأربع مسائل رئيسية، هي: المنافسة، التمويل، والتسعير، والعمالة، فالمعوقات التي صادفت تنفيذ برنامج الخصخصة في دولة تشيلي على سبيل المثال كانت ناتجة عن الفشل في صياغة سياسات تسعيرية .
2. ضرورة تهيئة كل من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة التنظيمية والإدارية القانونية:

أ-ففي إطار البيئة الاجتماعية التي تشمل المنتجين والمستهلكين والعاملين والمنظمين لا بد من التوعية بفكرة الخصخصة وأهدافها ومتطلباتها وفوائدها للاقتصاد الوطني، إذ أن الخصخصة تعنيهم كمستهلكين، تتجه إليهم الخدمات والبضائع، وإحداث أي تغيير اقتصادي يمسهم بصورة مباشرة، خاصة عندما تتجه الخصخصة إلى قطاعات مثل الكهرباء والماء والإتصالات، إذ أن الفهم الضعيف للخصخصة أو سوء الفهم لها، قد تكون لها آثار على مدى القبول الاجتماعي وعلى مدى التعاون أو التشكك في نتائجها، ويؤدي مثل هذا التشكك إلى نتائج مادية تمثل في عدم الإقبال على شراء الأسهم

وانخفاض قيمتها، وجزء من عملية التهيئة يكون بالاتصال وتبادل الآراء، مع مجموعات المصالح من التجار ورجال الأعمال والصناعة، لأن المزيد من الشفافية والوضوح في الخصخصة يؤديان إلى المزيد من التعاون، وبالتالي إلى المزيد من تحريك الموارد والإمكانيات والقدرات الخاصة في القطر المعين، كما تؤدي جهود التوعية والتهيئة وسط قيادات الإدارة العليا بالدولة إلى تقليل العقبات الإدارية وتسريع الإجراءات الروتينية، مما يؤدي إلى حدوث عوائق عند إعادة هيكلة المؤسسات قبل الخصخصة أو عند وضع قوانين ولوائح إجرائية لعملية الخصخصة .

ب- تهيئة البيئة الاقتصادية، وتتم تهيئة البيئة الاقتصادية للخصخصة من خلال وضع أو تعديل السياسات الاقتصادية، وكذلك السياسات الاستثمارية في الحوافز والتسهيلات والسياسات القطاعية للقطاعات المختلفة، وفي قطاع الخدمات، وتتطلب الخصخصة استحداث سياسات جديدة ومواجهات فاعلة، لضمان استمرار الخدمات من دون إضرار بالمستهلك.

3. يحتاج برنامج الخصخصة ليأخذ مداه الزمني كي يتم على مراحل من دون عجلة، وعلى أساس التعلم من التجارب والمراجعة والتصحيح .
4. ضرورة توافر دعم سياسي قوى على المستوى القومي وإصرار من قبل الدولة على التنوع الاقتصادى، مع وجود تصور واقعي مشترك للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف المتوفرة لدى أطراف الشراكة.
5. تحليل صارم لجدوى مشروع الشراكة مع القطاع الخاص قبل التعاقد، بعمل إطار عمل جيد للمشروع مبنى على مخرجات واضحة، أو انجازات محددة للتأكد من قدرة كل طرف على تحمل توفير وحدات الدفع المطلوبة مقابل إتاحة الخدمة.
6. اختيار المشروعات المناسبة للخصخصة وعدم المساس بالشركات الرابحة في عملية الخصخصة.
7. دعم استشاري مناسب قانوني وفني ومالي من أخصائيين ذوى خبرة، وفريق مخلص للعمل لديه القدرات والخبرات.
8. عملية تعاقدية شفافة، وجيدة البناء والهيكلة وتنافسية، طريقة سليمة لتقدير "القيمة مقابل النقود" مبنية على نماذج واضحة، وأمثلة، وطرق تشغيل قياسية.
9. توفير رأس مال بشري يقود عمليات الخصخصة، ذلك أن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق بدون توفر القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة، والتي تستطيع القيام بعمليات التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية الاقتصادية والخصخصة بنجاح.
10. العمل على جعل البيئة التنظيمية بين القطاع الخاص والجهات الحكومية المراد تخصيص أنشطتها لتكون جاذبة أمام المستثمرين المحليين والأجانب.
11. يعتمد نجاح الخصخصة على بناء شراكة حقيقة مع القطاع الخاص ومن ثم هناك خطوات إصلاحية مطلوبة لإعادة بناء الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص عن طريق تحديد دور كل طرف في التنمية بحيث يكون دور الحكومة ما يلى: (إيمان عبدالمحسن زكى، 2009، ص8-11)، (باسم أحمد آل إبراهيم ؛ سعيد عبد الله الشيخ ؛ ناهد حسن طاهر ،2007، ص72-80) ، (محمد متولى دكرورى ، 2009، ص44-46) (جامعة الملك سعود ، 2015)، (Cosh A., A. Hughes and R. Lester ,2005) (Mathews, M. and Perera, M. ,1996)

- الإصلاح الاقتصادي، وإصلاح الأسعار والسوق، واتخاذ سياسات فعالة لمعالجة البطالة وتفعيل السعودة، والإصلاح التقني، بالإضافة إلى دور المنظم والمراقب والمحفز.
- العمل على زيادة نشاط القطاع الخاص بتوسيع حجم وفرص النشاط التجاري الداخلي أمام المستثمرين المحليين.
- زيادة حجم المدخرات المحلية ليتلاءم مع حجم الاستثمارات الكلية الفعلية واستقطاب رؤوس الأموال المهاجرة.
- زيادة حجم الموارد غير النفطية برفع كفاءة ونطاق تحصيل الزكاة والضرائب والرسوم المحلية.
- الاسراع بإصدار الأنظمة والتشريعات الخاصة بالخدمات المالية والمصرفية الدولية بهدف تطويرها.
- تحسين النظام القضائي المتعلق بالمبادلات والعقود التجارية والمالية والمصرفية ودراسة إنشاء جهاز قضائي مستقل.
- توسعة السوق المحلي بدخول منافسين جدد من خلال فتح المنافسة في قطاعات النفط والبنوك والاتصالات.
- الإصلاح المالى والمحاسبى متطلب أساسى لتفعيل الشراكة.
- توافر البيئة التنظيمية والإطار القانوني لإيجاد بيئة أعمال محفزة للشراكة وتشجع الاستثمارات، فمن خلال الشراكة يتشارك الشركاء في الإنتاج والتكاليف والعوائد والربح والخسارة وتحمل المخاطر.
- الحاجة إلى تهيئة الموارد البشرية في كلا القطاعين لعملية الشراكة وأساليب عملها، وتهيئة القانونيين في هذا المجال لصياغة العقود بكفاءة ووعي تام تفادياً لأي مشاكل مستقبلية لأن العقود هي أساس الشراكة وضرورة توفير معلومات دقيقة ووافية لكلا القطاعين، كما أن عدم وضوح في الإطار القانوني يؤدي إلى الفشل، فلابد من دراسة أمثلة للنزاعات التي من الممكن أن تنتج عن مثل هذه الشراكات، وكيفية فضها.
- هناك أهمية لإعداد دليل استرشادي للشراكة مع تحديثه أول بأول يتضمن الإجراءات والقوانين والمشروعات والقطاعات حسب الأولوية وذلك لرفع مستوى الوعي العام بنموذج الشراكة ومكاسبها وتوفير ثقافة مجتمعية داعمة.
- ينبغي المواءمة بين مصالح أصحاب المصلحة لأن عدم التوافق في المصالح سوف يتسبب في فشل المشروع، كما أن الحاجة تقتضي أن تصغي الحكومة لصوت المستثمرين وتشاطرهم دراسة المخاطر.

III. نتائج الدراسة

1) ضرورة الخصخصة تتباين من اقتصاد إلى آخر، حيث أن الدول النامية والفقيرة بحاجة ملحة للخصخصة مقارنة بالدول الغنية أو الدول التي تمتلك ثروات طبيعية، كما أن من أهم الأسباب والأهداف التي تكمن وراء الاتجاه نحو الخصخصة تكاد تكون متشابهة لدى كافة الاقتصادات حول العالم.
2) إن اشتداد الأزمات وكثرة التحديات والتخلص من الأعباء المالية للدول والحكومات يحتاج إلى وضع خطط واستراتيجيات للتنويع الاقتصادي وتعظيم أهمية الخصخصة، حيث تشتد الأزمات الاقتصادية كلما ارتفعت العجوزات المالية والدين العام.

3) إن الاتجاه نحو خصخصة شركات القطاع العام الخاسرة في ظروف الانتعاش الاقتصادي سينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي بشكل عام، وعلى أداء القطاع الخاص، وذلك ضمن منظور من التكامل بين حكومات الدول والقطاع الخاص.

4) يجب الانتباة طول مراحل صنع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام لأنه من الممكن أن تنقلب مزايا والأهداف الإيجابية من وراء الخصخصة إلى سلبيات تؤدى إلى فشل التجربة كما حدث في بعض الدول ذات السبق.

5) ضرورة تواجد إطار متكامل لمواجهة التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالخصخصة ليكون مرشد ومرجع ومصحح في حالة الإنحراف المسار الصحيح.

6) العديد من دول المنطقة قد خاضت تجارب حول تنفيذ برامج الخصخصة، وغالبيتها ترك آثاراً سلبية على أداء اقتصاديات هذه الدول؛ مما يجعل النظام السعودي مطالَباً بتوخي الحذر تجاه تنفيذه لبرامج الخصخصة؛ حتى لا يقع في أخطاء التجارب الأخرى لدول المنطقة.

7) حاجة السعودية إلى مليون رائد أعمال خلال الخمس سنوات المقبلة، مع تطبيق برنامج تغيير الثقافة المستدام لتغيير القناعات تجاه الترابط حول الوظائف الحكومية.

8) ضرورة إعادة هيكلة عدد من السياسات والإجراءات، ومكافحة الفساد بالرقابة والحوكمة، ومراجعة الأنظمة، ومدى صلاحياتها مع الرؤية، كما يجب أن تحضر القوانين الصارمة والشفافية ومنع الاحتكار من خلال الرقابة وتعزيز ثقافة المساءلة والتقييم المستمر، بهدف تعزيز اقتصاد الوطن وخدمات المواطن ورفاهيته وعدم تضرره.

توصيات الدراسة

1) توصى الدراسة بعدم نقل ملكية مرافق التعليم أو الصحة للقطاع الخاص بل الاستعانة بخبرة القطاع الخاص المتخصص في الإدارة من أجل رفع كفاءة ادارة الخدمات العامة تحت إشراف الأجهزة الحكومية الرقابية.

2) توصي الدراسة من خلال ما تم الوصول إليه من نتائج بالاهتمام بسياسة الخصخصة والمضي قدماً في انتهاج هذه السياسة لما لها من آثار إيجابية في المملكة العربية السعودية، من خلال تنويع الاقتصاد، ورفع الكفاءة الاقتصادية، وزيادة مساهمة القطاع الخاص، وبشكل خاص يؤدي الاهتمام بسياسة الخصخصة إلى زيادة فرص العمل والحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها المملكة؛ لأن الشركات التي يتم خصخصتها سوف تزيد من انتاجيتها وكفاءتها مما يخلق مزيد من فرص العمل.

3) توصي الدراسة بزيادة الأبحاث المستقبلية حول موضوع الخصخصة وآثارها الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، في ضوء ما يتوافر لاحقاً من بيانات أكثر دقة وتفصيلاً، حيث شكل نقص هذه البيانات قيداً مهماً عند اجراء الدراسة الحالية.

4) يجب على الدول في المنطقة إعطاء الفرص وإتاحتها للقطاع الخاص في ظروف التعافي والانتعاش وليس فقط في ظروف التراجع وتزايد التحديات الاقتصادية، وذلك نظراً للصعوبات والمخاطر التي يمكن أن يتحملها القطاع الخاص كنتيجة للخصخصة في ظروف التراجع الاقتصادي، والتي قد لا تدعم نجاح عمليات الخصخصة.

5) توصى الدراسة بسرعة تنفيذ برامج الخصخصة في القطاعات التي استقر على خصخصتها؛ خاصة والاقتصاد السعودى في حالة تعافى إلى حد ما.
6) إعادة تحديد دور الدولة بما يؤهلها للقيام بوظيفتها الكبرى المتمثلة في التحكم والانضباط والإشراف والرقابة بعد أن شُغلت عن هذه الوظيفة الأولى بممارسة النشاط الاقتصادي، الذي لا يتواءم وطبيعتها.
7) ضرورة تأهيل القطاع الخاص عبر فترة انتقالية، حيث اتضح من سلبيات تجارب دول الخصخصة بالمنطقة، أنها لم تؤهل قطاعها الخاص عبر فترة انتقالية.
8) ضرورة ربط حقيقى لمؤسسات التعليم بأسواق العمل، ومراكز البحوث والجامعات بالصناعة، حيث أنه لا يمكن للخصخصة أن تحقق فرصاً للقضاء على بطالة السعوديين ما لم يتوافر هذا الربط.
9) ضرورة اتباع سياسة التخصيص التدريجى، وذلك من خلال التوسع فى إدخال القطاع الخاص بشكل أكبر فى السوق السعودى وإشراكه مع القطاع الحكومى، ولكن على المدى الطويل.

IV. الخلاصة:

إن الاتجاه نحو خصخصة شركات القطاع العام الخاسرة في ظروف الانتعاش الاقتصادي سينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي بشكل عام، وعلى أداء القطاع الخاص، وذلك ضمن منظور من التكامل بين حكومات الدول والقطاع الخاص، كما يجب الانتباة طول مراحل صنع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بخصخصة القطاع العام لأنه من الممكن أن تنقلب مزايا والأهداف الإيجابية من وراء الخصخصة إلى سلبيات تؤدى إلى فشل التجربة كما حدث في بعض الدول ذات السبق، وهناك ضرورة تواجد إطار متكامل لمواجهة التحديات الناشئة عن صنع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالخصخصة ليكون مرشد ومرجع ومصحح في حالة الإنحراف المسار الصحيح، خاضت العديد من دول المنطقة تجارب حول تنفيذ برامج الخصخصة، وغالبيتها ترك آثاراً سلبية على أداء اقتصادياتها هذه الدول؛ مما يجعل النظام السعودي مطالَباً بتوخي الحذر تجاه تنفيذه لبرامج الخصخصة؛ حتى لا يقع في أخطاء التجارب الأخرى لدول المنطقة.

الاحالات والمراجع:

1) أحمد السيد النجار: الاقتصاد المصري من تجربة يوليو إلى نموذج المستقبل، 2002.
2) إيمان عبدالمحسن زكى (2009) ، ورقة بحثية بعنوان " نظرة مستقبلية للشراكة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص ما بعد الأزمة المالية العالمية، مقدمة للمؤتمر الدولى للتنمية الإدارية –نحو أداء متميز في القطاع الحكومى ، معهد الإدارة العامة ، المملكة العربية السعودية، 1-4 نوفمبر.
3) باسم أحمد آل إبراهيم ؛ سعيد عبد الله الشيخ ، ناهد حسن طاهر (2007)، "تطوير العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية"، منتدى الرياض الاقتصادي، الرياض، المملكة العربية السعودية.
4) جامعة الملك سعود (2015) ندوة بعنوان الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث العلمى، 28-29 أكتوبر.
5) الجوهرة احمد الجبير، نشوى مصطفى على، أثر الخصخصة على فرص العمل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(1991-2015)، كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك سعود، 2016.
6) حازم الببلاوى، دور الدولة في الاقتصاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م.
7) حمزة (2003). "أثر برنامج الخصخصة في كفاءة اتصال الخدمات بالمملكة العربية السعودية : دراسة تطبيقية على مرفق الاتصالات السعودي بمحافظات جدة والعاصمة المقدسة والطائف." مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية 004(007): 60-96.
8) د. محمود عبد الفضيل: من دفتر أحوال الاقتصاد المصري، مارس 2003، ص 104.
9) دهال رياض، حسن الحاج، حول طرق الخصخصة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2004.
10) رمزي زكى: في وداع القرن العشرين، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة.
11) رمزي زكى: قضايا مزعجة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط1، 1994، ص 156.

12) رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، مركز إعداد القادة للقطاع الحكومى، صنع وتنفيذ السياسات العامة، 2014)
13) زينب عبد العظيم: صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، ص 152، 153.
14) سبق الإلكترونية، خصخصة الجهات الحكومية وفق الرؤية الوطنية؛ فرص النجاح والتحديات، 2018/9/16، https://sabq.org/
15) الشاهد، خصخصة أصول الدولة من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المحلي، 2017/9/24.
16) عبد الخالق فاروق: شباب على مقاهي المعاشات، جريدة العربي، 11 يوليو 2004، ص 9.
17) العربية نت، دول الخليج تستهدف خصخصة قطاعات رئيسية لتنويع الدخل، القاهرة،2017/9/23.
18) فرحات جمعة السعيد: الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000م.
19) فرحات جمعة السعيد،الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000م.
20) مجدي محمد إسماعيل، محمود سلامة الهايشة،(2011)، الخصخصة وأثرها على التنمية في الوطن العربي، شبكة الألوكة، www.alukah.net
21) محمد دكرورى (2009) ، الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية ، الإدارة العامة للبحوث المالية، ملف رقم 10 .
22) محمود، يوسف عبد العزيز: الخصخصة ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي (دور القطاع الخاص في التنمية، الأبعاد القانونية)، الكويت، 8-2005/3/9م.
23) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية: ، القاهرة، ط1، 2001م.
24) هيثم كريم، الخصخصة مبرراتها في الاقتصاد العراقي وشروط صندوق النقد الدولي، جريدة الصباح، آفاق إستراتيجية، 2005.عن الموقع: http://www.alsabah.com/paper.php?.
25) وليد جميل الأيوبي، (2003)، الخصخصة: منظورات مستقبلية قراءة بوليتولوجية في المفاعيل وفي الكيفية، مجلة الدفاع الوطن اللبناني، العدد 44 - نيسان 2003.
26) Cosh A. ،A. Hughes and R. Lester (2005) " UK PLC Just How Innovative Are We " ? Cambridge MIT Institute.
27) Mathews, M. and Perera, M. (1996). Accounting Theory and Development, Third Edition. Thomson International Publishing Co. Melbourne, Australia.